جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان - كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد فرع النفط والغاز

بيعة الناضبة في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021)

بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعةميسان كجزء
من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من قبل

الطالب
سجاد عبد الحسين جاسم

الطالبة
حوراء عباس جاسم

بإشراف
المدرس المساعد
إبراهيم أحمد عبد

1445هـ **2024** م

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَٰلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ)

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

سورة يوسف (47-49)

الاهداء

قال تعالى: (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك . ولا تطيب الجنة إلابرؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار . إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله يرحمك وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والدي العزيز _ رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى منارة العلم والعلماء إلى الصرح الشامخ الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا

طريق العلم والمعرفة .. أساتذتنا الأفاضل.

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَإِنْ تَعُـــدُّوا نِعْمَـــةَ اللَّهِ لَا تُحْصُـــوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُـــورٌ رَحِـــيمٌ}

صدق الله العلي العظيم

طيب لي من منطلق عرفان الجميل, وشكر المحسن على إحسانه, أن اتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل على كل من مد لي يد العون والمساعدة على اتمام هذا البحث, اخص بالذكر منهم استاذي المشرف المدرس المساعد (إبراهيم احمد عبد) لما افرغ لي من وقته الثمين وامدني من نصائحه وتوجيهاته الصائبة, ولم يبخل علي بشيء، فجزاه ربي خير الجزاء

كما اشكر اساتذة قسم الاقتصاد كافه لألطافهم وتوجيهاتهم وعنايتهم. فشكراً لهم أيضاً .

إقرار المشــرف

أقـر أن إعـداد هـذا المشـروع الموسـوم بــ ((دور المـوارد الطبيعيـة الناضـبة فـي تحقيـق النمـو الاقتصـادي العـراق أنموذجـا للمـدة (2004-2021)) المقـدم مـن قبـل الطلبـة (سـجاد عبـد الحسـين جاسـم ، و حـوراء عبـاس جاسـم) قـد جـرى تحـت اشـرافي فـي قسـم الاقتصـاد فـرع الـنفط والغـاز / كليـة الادارة والاقتصـاد / جامعـة ميسـان ، وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة البكـالوريوس فـي الاقتصـاد ولأجلـه وقعت.

التوقيع :

الاسم : م.م. إبراهيم أحمد عبد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ميسان

التاريخ : / / **2024**

توصيـــة السيد رئـيس قسم الاقتصاد :

بناءً على الاقرار الذي تقدم به المشرف ، أرشح هذا البحث للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ. م. حيدر صباح طعمة

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ميسان

التاريخ : / / **2024**

المستخلص

يهدف البحث الى بيان دور الموارد الطبيعية الناضبة في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2021) اذ تعد دراسة اقتصاديات الموارد الطبيعية الناضبة من اهم القضايا التي اهتمم بها كثير من الاقتصاديين،اذ ثبت من خلال الدراسات والبحوث التطبيقية الحديثة ان وفرة الموارد الطبيعية غير كافية لتحقيق تطور في النمو الاقتصادي بل العكس اصبح تأثيرها سلبياً على النمو الاقتصادي واصبح اقتصادها اسوء بكثير من البلدان التي ليس لها اي موارد طبيعية استراتيجية وان النظرية الاقتصادية تفسر لنا سبب المشكلة هو عدم تخصيص هذه الموارد تخصيصاً امثل وعليه استخدم البحث التحليل الوصفي للمتغيرات للمدة مدار البحث وتوصل البحث الى جملة من التوصيات منها ، ان الاقتصاد العراقي يمتلك مقومات النهوض بالقطاعات الانتاجية غير النفطية وثبت خلال مدة البحث أنه عندما تنخفض الايرادات النفطي تزيد الايرادات الانتاجية وترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وهذا واضح خلال مدة البحث وتوصل البحث ايضاً الى عدة توصيات منها لابد من تنويع القاعدة الانتاجية ورفع نسبة القطاعات الاخرى من الناتج المحلي الاجمالي والتخلص من هيمنة القطاع النفطي والذي طالما يكون معرض الى التقلبات الاقتصادية سواءً اكانت خارجية ام داخلية

فهرست المحتـــويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهـــــداء	ب
الشكر والعرفان	ت
المستخلص	ث
الفهرست	ج- د
المقدمة ، والمنهجية	2-1
المبحث الاول: الموارد الناضبة والنمو الاقتصادي اطار نظري	17-3
اولاً : مفهوم الموارد الناضبة	5-3
ثانياً : الخصائص الاقتصادية للموارد الطبيعية الناضبة	6-5
ثالثا: نظريات الموارد الناضبة	7-6
رابعا: نظريات المرض الهولندي	9-7
خامسا: مفهوم النمو الاقتصادي	11-9
سادساً : نظريات النمو الاقتصادي	14-11
سابعاً : محفزات النمو الاقتصادي ومقوماتة	16-15
ثامناً : اهميه النمو الاقتصادي	17-16
المبحث الثاني : الاقتصاد الريعي في العراق	33-18
اولاً : مفهوم الريع والدوله الريعية	19-18
ثانياً: السمات الريعية في الاقتصاد العراقي	20-19
ثالثاً: تحليل ظاهرة المرض الهولندي في العراق	24-21
رابعاً: الصناعة النفطية في العراق والمقومات المحتملة	28-25
خامساً: اهمية الايرادات النفطية	30-28
سادساً : تحليل الصادرات النفطية في العراق	33-31
المبحث الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية	40-34
اولا: مؤشر التنمية البشرية	36-34
ثانيا: مؤشر سهولة الاعمال	37-36
ثالثا: مؤشر مدركات الفساد والبطالة	40-37
الاستنتاجات والتوصيات	42-41
المصادر	45-43

المقـدمة

تعـد دراسـة اقتصـاديات المـوارد الطبيعيـة الناضـبة مـن اهـم القضـايا التـي اهـتمم بهـا كثيـر مـن الاقتصـاديين،اذ ثبـت مـن خـلال الدراسـات والبحـوث التطبيقيـة الحديثـة ان وفـرة المـوارد الطبيعيـة غيـر كافيـة لتحقيـق تطـور فـي النمـو الاقتصـادي بـل العكـس اصـبح تأثيرهـا سـلبياً علـى النمـو الاقتصـادي واصـبح اقتصـادها اسـوء بكثيـر مـن البلـدان التـي لـيس لهـا اي مـوارد طبيعيـة استراتيجية وان النظريـة الاقتصـادية تفسـر لنـا سـبب المشـكلة هـو عـدم تخصـيص هـذه المـوارد تخصيصـاً امثـل و تحـول هـذه النعمـة الالهيـة الـى نقمـة او مـا يسـمى بنظريـة لعنـة المـوارد Resource Curse اي ان مـع زيـادة عائـدات هـذه المـوارد الطبيعيـة هنـاك تبـاطؤ فـي النمـو الاقتصـادي وتراجـع فـي القطاعـات الانتاجيـة غيـر الاسـتخراجية.إن دراسـة العلاقـة بـين النمـو الاقتصـادي ووفـرة المـوارد الطبيعيـة كانـت مـن قبـل الاقتصـادي Richard Auty عـام 1993 مـا اطلـق عليـه مصـطلح (لعنـة المـوارد) والـذي فسـر فشـل الـدول الغنيـة الـذي تمتلـك مـوارد طبيعيـة فـي أن تسـتغل ثرواتهـا لتحقـق نمـو اقتصـادي ومـن ثـم التنميـة الاقتصـادية، أن ايـرادات الـنفط الخـام تحتـل مكانـة هامـة فـي الاقتصـاد العراقـي ويعتمـد عليهـا بشـكل كبيـر، ويعـد قطـاع الـنفط الخـام محركـاً اساسـياً فـي الاقتصـاد، وبالمقابـل نجـد التـدهور والاهمـال قـد اصـاب القطاعـات الرئيسـة الانتاجيـة المهمـة كقطـاع الصـناعة التحويليـة والقطـاع الزراعـي والقطاعـات الأخـرى التـي يعتبـر مـن القطاعـات التـي يمكـن ان يكـون لهـا دور فـي النـاتج المحلـي الاجمـالي وتبـاطئ فـي النمو الاقتصادي.

ولا يُخفـى علـى أحـد مـن البـاحثين المتخصصـين فـي دراسـة وتحليـل المـوارد الناضـبة فـي العـالم مـن أنّ العـراق يُعـد مـن البلـدان الغنيـة بالطاقـة التقليديـة أو الناضـبة وتحديـداً الـنفط والغـاز الطبيعـي، بـالرغم مـن أنّ تلـك القـدرات الطاقويـة لـم تتحـدد بعـد بثقلهـا الحقيقـي لأسـباب سياسـية واقتصـادية وأمنيـة، علـى أنّ الظـروف والتقلبـات الإقليميـة والدوليـة التـي أحاطـت بهـذا البلـد الحضـاري منـذ بعـث الخليقـة قـد وقفـت حـاجزاً منيعـاً أمـام نهوضـه وتطـوره، فضـلاً عـن عـدم تطـوير قدراتـه مـن الطاقـة التقليديـة كـي تكـون فـي صـدارة البلـدان المنتجـة للـنفط والغـاز الطبيعـي.

منهجية البحث

اولاً ـ أهمية الـبحث :

تكمـن اهميـة البحـث فـي معرفـة ان المـوارد الطبيعيـة الناضـبة لهـا دور كبيـر فـي النمـو الاقتصـادي مـن خـلال اسـتثمار العوائـد النفطيـة فـي دعـم القطاعـات الرئيسـة غيـر النفطيـة كالقطاع الزراعي والصناعي لزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

ثانياً ـ مشكلة الـبحث :

هـل أن الزيـادة الحاصـلة فـي العوائـد النفطيـة أدت الـى نمـو القطاعـات الانتاجيـة الرئيسـة القطـاع الزراعـي أم الـى تراجـع النمـو فـي هـذه القطاعـات، وهـل يعـاني الاقتصـادي العراقـي مـن مـا يسمى بالمرض الهولندي او لعنة الموارد ؟.

ثالثاً ـ فرضية البحث :

ينطلـق البحـث مـن فرضـية مفادهـا أن هنـاك علاقـة عكسـية للعوائـد النفطيـة علـى مسـاهمة القطاعات الانتاجية الصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي .

رابعاً – أهـــداف البحث :

يهدف البحث الى الاتي

1- دراسة واقع الاقتصاد العراقي في ظل وجود موارد طبيعية متمثلة بالنفط.
2- تحليل العلاقة بين العوائد النفطية ونسبة مساهمة الاقطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي .

خامساً – الحدود الزمانيـــــة :

2004 - 2021

سادساً – الحدود المكانية للبحث :

اتخـــذ البحـــث حـــدوده المكانيـــة والزمانيـــة جمهوريـــة العـــراق

المبحث الاول

الموارد الناضبة والنمو الاقتصادي أطار نظري

اولاً - مفهوم الموارد الناضبة :

كـان الإنسـان يسـعى منـذ ظهـوره علـى سـطح الكـرة الارضـية إلـى اسـتغلال الثـروات الطبيعيـة بالحـد او المقـدار الـذي يسـمح بـه قـدرة جسـد الانسـان ودرجـة التحضـر أو الحضـارة والتفـوق العلمـي الـذي يمتلكـه والتكنولـوجي. اذ تتنـوع المـوارد البيئيـة التـي يعـيش فيهـا، تبعـاً الـى المراحـل التـي مـر بهـا. كانـت المرحلـة الأولـى مـن حيـات الانسـان هـي مرحلـة المعيشـة، حيـث تقتصـر علـى جمـع قـواه والطعـام، ثـم تليهـا مرحلـة الصـيد والرعـي، وبعـدها مرحلـة الزراعـة والصـناعة. ان الإنسـان فـي كـل المراحـل التـي مـر بهـا قـام بتوسـيع مجـال اسـتغلال مـوارد البيئـة الطبيعيـة و وسـع مجـال الاسـتغلال هـذا بصـورة متوافقـة ومتناغمـة مـع النمـو والتضـاعف العـددي لـه. والتفـوق الحضـاري. ومـع قـدومنا فـي مرحلـة النصـف الثـاني مـن القـرن الماضـي اصـبحت أعـداد السـكان تتزايـد بالإضـافة إلـى التقـدم فـي المجـال العلمـي والتكنولـوجي، فـأن الـدائرة للنشـاط الاقتصـادي أصـبحت تتوسـع بشـكل كبيـر، وهـذا أدى بـدوره إلـى أزديـاد كبيـر فـي الضـغط البشـري علـى المـوارد الطبيعيـة، وبالتـالي الخـوف مـن أن تسُـتنزف هـذه المـوارد بشـكل او بمعـدلات سـريعة، وبالتأكيـد ان حيـاة عـدد السـكان المتزايـد مهـدده ويسـعى للحصـول علـى إنتـاج كبيـر لتلبيـة متطلبـاتهم واحتياجاتهم . (الفرحان،9،2009).

ان المـورد الطبيعـي هـو قيمـة اقتصـادية وان اسـتغلاله ينـتج سلسـلة مـن الفوائـد مثـل والغابـات والتضـاريس والمحميـات الطبيعيـة والشـلالات والموقـع الجغرافـي ككـل. وهـي مـوارد ثمينـة تعكـس ثـروة البلـد. إن سـطح الأرض والميـاه والطوبوغرافيـا وتنـوع المنـاطق المناخيـة والاراضـي بشـكل عـام يـؤثر بصـورة مباشـرة علـى نـوع النشـاط الاقتصـادي الـذي يمارسـه سـكان المنطقـة ويـؤثر ايضـاً علـى المـوارد المعدنيـة امثـال الفحـم والنحـاس والحديـد الموجـودة تحـت سـطح الأرض (الهيتي،47،2010- 48).

يوجـد هنـاك الكثيـر مـن المصـطلحات الـذي يـتم الخلـط بينهـا، مثـل عناصـر عوامـل الإنتـاج والمصـادر وأخيـرا المـدخلات.. وهنـا نقصـد بـالموارد الطبيعيـة مـورداً محـدداً مـن الثـروة ككـل ان الانسـان لـم يعـرف بعـد أهميـة أو كيفيـة اسـتغلال المـورد علـى الوجـه الأمثـل الـذي يتـيح للأنسـان تحقيـق درجـة مـن التقـدم والرفاهيـة، وربمـا لا يعـرف ايضـا مـدى أهميـة. وجـوده. أذ المـورد هـو مصـدر مـن مصـادر الثـروة المعروفـة، اكتشـف الإنسـان أهميـة هـذه الثـروة وبـدأ يسـتخدم الطـرق والأسـاليب التقنيـة التـي تسـاعد علـى اسـتغلاله اسـتغلالاً امثـل للاسـتفادة مـن الفوائـد التـي ينتجهـا فـي تلبية متطلباته و احتياجاته..(خلة ,157،2011-158).

ويكمـن الـدور الاقتصـادي فـي استكشـاف هـذه المـوارد الموجـودة فـي الطبيعـة والتـي يمكـن للإنســان اســتخدامها وتحويلهــا مــن ثــروات مخزنــة تحــت الأرض إلــى ثــروة اقتصــادية يمكــن اســـتغلالها لتلبيـــة احتياجـــات ومتطلبـــات الإنســـان اللانهائيـــة. علـــى شـــكل ســـلع وخدمات (الشعبان،21:2016).

وتنقسم الموارد الطبيعية المستنفدة والمتجددة من حيث عطائها إلى مجموعتين رئيسيتين:

1- لمـوارد المتجـددة (غيـر الناضـبة): هـي تلـك المـوارد التـي وهبتهـا الطبيعـة دون خـوف مـن اسـتنزافها، ولكـن هنـاك خـوف عليهـا مـن خطـر التلـف والـدمار والاسـتنزاف بسـبب التلـوث وسـوء الاسـتخدام والتـدمير المفـرط، مثـل المـاء والهـواء، والشـمس، والنبـات، والتربة، الخ.....
2- المـوارد المسـتنفدة (غيـر المتجـددة) وتسـمى أيضـاً المـوارد ذات الاحتياطيـات المحـدودة، وهـــي بطبيعتهـــا تخضـــع لقـــانون الاســـتنفاد أي أن اســـتغلالها واســـتهلاكها لا يمكـــن تعويضه، أو تصبح عملية التعويض صعبة وبطيئة للغاية. (الفرحان 2010 : 10).

وتعـد المـوارد الطبيعيـة نعمـة، إذا أديـرت بعنايـة،فأنها سـتؤدي إلـى تنميـة سـريعة للـبلاد وتـدفق الاسـتثمارات الأجنبيـة. وعلـى الـرغم مـن تـوافر المـوارد الطبيعيـة اللازمـة، لا يـزال الفقـر منتشـرا علـى نطـاق واسـع فـي بعـض البلـدان الناميـة. ويرجـع ذلـك إلـى عـدم قـدرة الـدول الناميـة علـى إدارة مواردهـا الطبيعيـة بعنايـة، ممـا أدى إلـى العديـد مـن الآثـار الجانبيـة والأضـرار التـي رافقـت اكتشـاف هـذه الثـروات، والتـي تمثلـت فـي التـدهور والاختفـاء التـدريجي للقطاعـات الإنتاجيـة الأخـرى التـي تمثـل الحقيقـة الحقيقيـة. لاقتصـاد الـبلاد. أي التـدمير التـدريجي للقـدرات الإنتاجيـة بحيـث يتحـول الاقتصـاد الـوطني إلـى اقتصـاد ريعـي يحصـل علـى دخلـه مـن رأسـماله مـن المـوارد الطبيعيـة ولـيس مـن تحقيـق فـوائض إنتاجيـة لا يمكـن أن تسـتمر علـى المـدى الطويـل إلا فـي قطاعـات أخرى يتم تطويرها خارج الموارد الطبيعية.. (بن رمضان،2015 : 297).

ثانياً - الخصائص الاقتصادية للموارد الطبيعية الناضبة:

تتمتـع المـوارد الاقتصـادية بـثلاث خصـائص مهمـة، لأنهـا تحـدد أسـعارها وإمكاناتهـا وقيمتهـا. السـمة الأولـى هـي نـدرة المـوارد الاقتصـادية لأن معظـم المـوارد الاقتصـادية محـدودة مقارنـة بالاحتياجـات البشـرية المتزايـدة مـع زيـادة السـكان. السـمة الثانيـة هـي قـدرة المـوارد علـى إنتـاج العديـد مـن السـلع. علـى سـبيل المثـال، يمكـن اسـتخدام الأرض فـي الإنتـاج الزراعـي أو الصـناعي والتجـاري والخـدمي، كمـا يمكـن اسـتخدام العمالـة ورأس المـال فـي بعـض الأنشـطة الاقتصـادية. السـمة الأخيـرة هـي أن السـلعة تتطلـب عـدة عناصـر لإنتـاج هـذه السـلعة. يتطلـب إنتـاج السـلع الزراعيـة رأس المـال والعمالـة والأرض، بالإضـافة إلـى السـلع والخـدمات الصـناعية، ويمكـن استبدال الموارد ببعضها البعض لتقليل تكاليف الإنتاج (عبد الحميد ،2005: 45).

وكمـا جـاء فـي نظريـة اسـتبدال المـوارد، سـنناقش خصـائص هـذه المـوارد المسـتنفدة: الـنفط والغاز والفحم.

1- خصـائص الـنفط: يعتبـر الـنفط المصـدر الرئيسـي للنشـاط الاقتصـادي. فهـي ركيـزة ومحـرك الاقتصـاد العـالمي. يـتم اسـتخدامه كمـادة خـام فـي العديـد مـن الصـناعات. وتعتبـر طاقـة نظيفـة مقارنـة بـالفحم والطاقـة النوويـة. وهـو سـهل النقـل والتخـزين، ويستخرج منه العديد من أنواع الوقود.
2- خصـائص الغـاز الطبيعـي: الغـاز الطبيعـي مصـدر للطاقـة، يتميـز بانخفـاض مخـاطره علـى البيئـة والصـحة، متعـدد الأغـراض، يولـد طاقـة عاليـة، خفيـف وسـهل النقـل ولا يحتوي على ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكربون عند حرقه.
3- خصـائص الفحـم: يعتبـر الفحـم المصـدر الأساسـي للطاقـة وقـد كـان لـه أهميـة فـي العديـد مـن الـدول منـذ اكتشـافه. ويسـتخدم كمصـدر بـدائي للنقـل التجـاري وللاسـتخدامات المنزليـة ولتوليـد الطاقـة للمصـانع وكمـادة خـام فـي بعـض مصـانع البتروكيماويـات، ويستخدم للتدفئة المباشرة لأغراض أخرى.(المخلفي،6:2014).

ثالثاً - نظريات الموارد الناضبة :

المـوارد الطبيعيـة المسـتنفدة : هـي مـوارد طبيعيـة لا تتجـدد خـلال حيـاة الإنسـان، وبالتـالي توازنهـا ثابـت وبالتـالي العـرض مـن هـذه المـوارد ثابـت ويجـب اسـتنفادها . ولـذلك يحتـاج تكوينهـا إلـى فتـرات زمنيـة طويلـة جـداً يمكـن أن تصـل إليهـا. مئـات الآلاف مـن السـنين. وعـادة مـا يـتم أخـذها مـن الأرض وتشـمل الـنفط والغـاز الطبيعـي والفحـم والمعـادن. السـمة المميـزة للمـوارد القابلـة للاسـتنفاد هـي أنهـا يـتم اسـتنفادها باسـتخدامها فـي عمليـة الإنتـاج (1987:31، Charles).

لقـد شـجعت القفـزة فـي أسـعار السـلع الأساسـية خـلال سـبعينيات القـرن العشـرين علـى زيـادة الاهتمـام باقتصـاديات المـوارد الأوليـة، وظهـرت نظريـة المـرض الهولنـدي فـي هـذه الفتـرة كإطـار لدراسـة العلاقـة بـين المـوارد الطبيعيـة والنمـو الاقتصـادي. فـي حـين أن ازدهـار المـوارد الطبيعيـة يـدفع حركـة المـوارد مـن العـالم إلـى الخـارج. فالقطـاع التقليـدي للدولـة إلـى قطـاعي المـوارد، فـالموارد الطبيعيـة الخـام والخـدمات هـي مـا يـؤدي إلـى تـدهور القطـاع الإنتـاجي الحقيقـي للدولـة، والـذي يهـدف إلـى تحقيـق التنميـة طويلـة المـدى تـدريجياً. ظهـر نهـج آخـر لتفسـير العلاقـة بـين المـوارد الطبيعيـة والنمـو الاقتصـادي فـي منتصـف التسـعينيات، فـي إطـار الاقتصـاد السياسـي، كبـديل للنظريـة الهولنديـة عـن المـرض، بحجـة أن افتراضـاتها غيـر واقعيـة مـن ناحيـة، والتـي مـن ناحيـة أخـرى لا يفسـر بشـكل كامـل لعنـة المـوارد. ومـن أولـى الدراسـات التـي اتخـذت هـذا المـنهج هـي دراسـة 28 باحثـا لـين وتورنيـل عـام 1995، والتـي شـرحوا فيهـا وفـرة المـوارد الطبيعيـة ومـا نـتج عنهـا مـن ربـع اقتصـادي كبيـر يختلـف عمـا أسـموه 2 جنـون التغذيـة، بحيـث يسـتطيع الأفـراد والمؤسسـات ويسـعى الحكـام إلـى الحصـول علـى حصـة أكبـر مـن هـذا الريـع، ممـا يـؤدي إلـى انتشـار

الرشـوة والفسـاد وتراجـع الديمقراطيـة وعـدم الكفـاءة المؤسسـية فـي إدارة واسـتغلال هـذه المـوارد الطبيعيـة بمـا يـؤدي إلـى تحقيـق التنميـة الاقتصـادية، وبالتـالي فـإن السـبب الأساسـي لعنـة المـوارد هـو عـدم قـدرة الدولـة علـى التعامـل مـع هـذا الطفـرة وفشـلها فـي إدارة واسـتغلال هـذه المـوارد ومـن. ومـن اهم هذه النظريات هي نظرية المرض الهولندي. (أنيسة،2012 : 14)

رابعاً - نظريات المرض الهولندي :

تعـد نظريـة المـرض الهولنـدي مـن أهـم النظريـات الاقتصـادية التـي حاولـت تفسـير الأداء الاقتصـادي للـدول الغنيـة بـالموارد الطبيعيـة، وهـو تعبيـر دخـل قـاموس المصـطلحات الاقتصـادية عالميـا للتعبيـر عـن مجموعـة مـن الظـواهر الاقتصـادية التـي اكتشـفها الاقتصـاديون فـي هولنـدا. بعـد اكتشـاف الـنفط والغـاز الطبيعـي فـي بحـر الشـمال. . بينمـا كانـت هولنـدا تواجـه ارتفـاع معـدلات البطالـة وارتفـاع سـعر الصـرف الحقيقـي للعملـة المحليـة ممـا أدى إلـى انخفـاض القـدرة التنافسـية للسـلع المنتجـة محليـا وبالتـالي انخفـاض أسـعار الـواردات ممـا أدى إلـى اختفائهـا وتـدهورها مـن نشاط الإنتاج الصناعي في هولندا، وهذا ما يعرف بظاهرة تراجع التصنيع وعلى وفق الاتي :.

1- الاقتراب المؤسسي:

ويعتقـد أنصـار الـنهج المؤسسـي أن جـودة المؤسسـات فـي البلـدان الغنيـة بـالموارد الطبيعيـة هـي العامـل الرئيسـي الـذي يفسـر لعنـة المـوارد. فالمشـكلة فـي الأسـاس مشـكلة سياسـية تـؤدي إلـى نتـائج اقتصـادية، وتـرتبط بقـدرة مؤسسـات الدولـة علـى إدارة هـذه المـوارد واسـتغلالها علـى النحـو الأمثـل، ممـا يسـمح بـالنمو. ويحـدث النمـو الاقتصـادي وبالتـالي التنميـة المنشـودة بشـكل عـام. هنـاك علاقـة عكسـية بـين الاعتمـاد علـى المـوارد الطبيعيـة والنمـو الاقتصـادي. وعنـدما يتعلـق العامـل المؤسسـي نضـيف إلـى التحليـل أن الجـودة المؤسسـية هـي العامـل المحـدد لطبيعـة العلاقـة بـين الطـرفين، ويكـون التـأثير السـلبي للـوفرة علـى النمـو الاقتصـادي أكثـر خطـورة فـي البلـدان ذات المؤسسات الضعيفة (Mark Gallagher،2007 ،p:28)،

2- لعنة المـــوارد :

إن دراسـة العلاقـة بـين وفـرة المـوارد الطبيعيـة والنمـو الاقتصـادي ليسـت جديـدة، ولكـن مصـطلح لعنـة المـوارد كـان أول مـن صـاغه الباحـث الاقتصـاديRichard Auty فـي كتابـه Sustained Development in Mineral Economies : the Resources Curse Thesis فـي عـام 1993،الـذي قـام بيـه بوصـف الـدول الغنيـة فـي المـوارد الاقتصـادية باسـتغلال ثروتهـا لكـي تحقـق النمـو الاقتصـادي ومـن ثـم التنميـة الاقتصـادية المرجـوه تُعـرف لعنـة المـوارد بأنهـا ظـاهرة انتشـرت فـي العديـد مـن الـدول الغنيـة بـالموارد الطبيعيـة، حيـث يكـون مسـتوى النمـو والتنميـة الاقتصـادية والأداء الحكـومي فيهـا أسـوأ ممـا هـو عليـه فـي الـدول التـي لا تمتلـك مثـل هـذه المـوارد، وبالتـالي هـذه المـوارد الطبيعيـة. فهـي عـائق أكثـر منهـا حـافزاً لتحقيـق

النمو الاقتصادي كما جاء في نظرية Staple of Theory of Growth أساس نظرية النمو التي تؤمن بوفرة النفط والثروات الأخرى تساعد الموارد الطبيعية على جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات الاستخراجية، وبمجرد بدء الإنتاج، يتم استثمار الأرباح المتحصل عليها من هذا القطاع في بناء البنية التحتية وفي القطاع الصناعي وفي التطوير التكنولوجي، مما يسمح للدولة بإنتاج الموارد الأولية قبل التصدير. لهم، بدلا من تصديرها. في شكلها الخام وبالتالي يتحقق النمو. اقتصاد يقوم على هيكل اقتصادي متنوع. تشير نظرية الدفعة الكبيرة إلى أن الدول الفقيرة تظل فقيرة بسبب انخفاض الدخل، ولتحقيق النمو الاقتصادي، فإنها تحتاج إلى زيادة الطلب وبالتالي تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، مما يعني أن هذه الدول تحتاج إلى دفعة قوية للاستثمارات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. تحقيق التطور المنشود. فالبلدان التي تعتمد اقتصاداتها على الموارد الطبيعية القائمة على أساس جغرافي هي أكثر عرضة للانتقال إلى نموذج الاقتصاد الريعي. وبالتالي فأنها معرضة بشدة لخطر لعنة الموارد أو معضلة مفارقة الوفرة هناك العديد من الدراسات اهتمت بدراسة النفط وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، حيث يعتبر قطاع النفط صناعة مغلقة ويرجع ذلك إلى عملية الاستخراج، وكذلك التقلبات القوية في أسعاره، وهذا بسبب الطلب عليه ويحتاج هذا القطاع إلى رأس مال ضخم، وتكنولوجيا عالية ومتقدمة، بالإضافة إلى العمالة الماهرة.وهو يدفع شركات النفط إلى اللجوء إلى عوامل الإنتاج الأجنبية، مثل تلك القادمة من الدول الغنية فالنفط غير قادر على استغلال الإمكانيات التي تتيحها هذه الموارد لزيادة معدلها النمو الاقتصادي. كما اتسمت معظم البلدان المنتجة للنفط بمعدلات نمو بطيئة ومتفاقمة في القطاعات الاقتصادية باستثناء النفط وانتشار الفقر مقارنة بالدول التي لا تمتلكه,(D.Jeffrey.Sachs,1997,:11)

خامساً - مفهموم النمو الاقتصادي :

تعد الإيرادات من الموارد المستنزفة (النفط والغاز والفحم) من العوامل المهمة والفعالة في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. وزيادة هذه الإيرادات تزيد من حصة الفرد من الإنتاج، وتزيل العجز في ميزان المدفوعات وتتيح للدولة سداد الديون العامة والفوائد المرتبطة بها، وبالتالي تشكل الإيرادات من الموارد المستنزفة الأساس الذي يحرك النشاط الاقتصادي العراقي. .(الجبوري،113،2021) ومن الضروري التمييز بين صادرات النفط الخام وبقية الإنتاج المحلي عند التقييم بوحدات القوة الشرائية الثابتة للاستعداد للتصورات الاقتصادية المستقبلية. (الابريهي،6،2018) لم يشهد العراق أي عملية تنمية قبل عام 1950. فقد اعتمد الاقتصاد العراقي على الزراعة، وتولت الدولة عملية البناء التي اقتصرت على ذلك القطاع، في حين كانت القطاعات الأخرى هامشية، بسبب قلة الموارد و رأس المال اللازم للقيام بعملية التنمية، وبعد اكتشاف النفط وزيادة إيراداته: خصصت الدولة جميع إيراداتها من النفط لتمويل عملية التنمية. ونتيجة لذلك فقد اتسم الاقتصاد العراقي بخصائص الاقتصاديات النفطية فهو بلد نفطي، وقد بلغت احتياطياته المؤكدة 112 مليار برميل، وهي:

أ- اقتصاد أحادي الجانب يكون فيه النشاط النفطي هو العامل الأساسي المحفز للاقتصاد وهو مصدر النمو الاقتصادي (تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة).
ب- ذات بنية إنتاجية ضعيفة (غير مرنة)، يهيمن على تركيبتها عدد قليل من المواد الأولية، ونتيجة لذلك ظلت عائدات النفط هي المصدر الرئيسي بل والوحيد لتمويل برامج التنمية والإنفاق على الاستثمار العام خلال العقود الخمسة التي تلت منتصف القرن الماضي والعقد التالي من القرن الحادي والعشرين، ونتيجة لذلك أصبح الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط العالمية.
ت- يعاني من اختلالات هيكلية نتيجة مصادرة القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي، رغم ما يملكه العراق من ثروات وموارد مادية وبشرية.
ث- السياسات الاقتصادية المركزية، والتي جعلت النشاط الاقتصادي يعتمد على الأنشطة الحكومية، والتي لم تتمكن من رفع مستوى النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية، وهو ما انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي.
ج- الانخفاض الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خارج القطاع النفطي. (سحر،3،2011).

إن الحاجة الملحة لإعادة بناء واستكمال وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة، وتشغيل القوى العاملة، ومحاربة الفقر وضمان العدالة للمحرومين... كلها تتطلب تنمية القدرات الاقتصادية الوطنية من خلال الاستمرار في تطوير قطاعات إنتاج المواد الخام والتصنيع بشكل خاص. يتعلق الأمر بإنشاء قاعدة واسعة من إنتاج المواد الخام، والقدرة على التصدير، والموارد الإضافية لتمويل الإنفاق العام حتى يتمكن العراق من الخروج من القيود النفطية. أما بالنسبة للصادرات النفطية فإن تقييمها بسعر البرميل في سنة الأساس لا يدعمه دعامات نظرية أو واقعية لأن حركة الدخل الحقيقي من الإنتاج غير النفطي يعبر عنها بكمية الإنتاج ولكن حركة الدخل الحقيقي لا يتم التعبير عن قيمة الصادرات النفطية بكمية الصادرات، بل بالقوة الشرائية الدولية للإيرادات الناتجة عنها. تقييم الصادرات النفطية خطط سعر البرميل لسنة الأساس أو حساب إنتاج أسعار النفط لكل سنة. برميل سنة الأساس لا تعكس واقعاً اقتصادياً، وهو السبب في هذا الانفصال الخاطئ بين بيانات الإنتاج وما يحدث للعراق والدول المنتجة للنفط من تقلبات في أوضاعها الاقتصادية. (الابريهي،7،2018).

سادساً - نظريات النمو الاقتصادي :

شهدت نظريات النمو الاقتصادي تطوراً كبيراً، بدءاً من مساهمات النظرية الكلاسيكية، مروراً بنظرية النمو الاقتصادي لآدم سميث وريكاردو ومالتوس، ومروراً بالفكر

الماركسي والفكر النيوكلاسيك والفكر الكينزي. أما الأفكار التي تتعرض للنمو الاقتصادي في الفكر التقليدي فسوف نناقشها على النحو الاتي :

1- نظرية الفكر الاسلامي في النمو الاقتصادي:

يقوم الفكر الإسلامي على قواعد مستمدة من القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وفقه العلماء السابقين والمعاصرين. ولذلك يمكن القول أن المدرسة الإسلامية بدأت في عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم).اذ بعد هجرة الرسول (ص) إلى المدينة المنورة، وضع الرسول (ص) بعض القواعد لمعالجة الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي، والتي تتمثل في التوزيع المتساوي للدخل والثروة، وشرع في المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وفرض الزكاة وأمر الصدقات والقروض الحسنة، ومنع الربا واستبداله بأنظمة أخرى تقوم على أساس المشاركة في الربح والمخاطر وإقرار نظام المضاربة. كما وضعت قواعد لتنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة وخلق سوق جديدة مختلفة عن السوق اليهودية وعلى حرية الدخول إلى السوق دون قيود أو شروط – أهم مبادئ المنافسة الكاملة – ومنع الغش والظلم، ومكافحة الاحتكار، وترك نظام الأسعار يعمل بحرية، في ظل ظروف تنافسية،

ولا يجوز تدخل الهيئة في هذا الجهاز إلا لحماية السوق من الممارسات الاحتكارية. كما عمل الرسول (ص) على توفير الموارد المالية لخزانة المسلمين من خلال جمع الزكاة وتقسيم الغنائم والفيء، وكذلك فرض الضرائب على الأراضي المفتوحة، بالإضافة إلى سلوكه الاقتصادي في الاستهلاك والإنفاق. لتلبية احتياجات أفراد المجتمع الإسلامي والتأكيد على قيمة العمل وزراعة الأرض، كما يدل على ذلك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من أحيا أرضاً ميتة فهي له". (عبد الحليم،2021: 3-4).

2- نظرية الفكر الكلاسيكي في النمو الاقتصادي:

شهدت دول أوروبا الغربية الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وعاش الاقتصاديون الكلاسيكيون في تلك الفترة ليبنوا أفكارهم وآرائهم الخاصة حول النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. ولعل أهم الأفكار وجدت في كتابات آدم سميث، وريكاردو، ومالتوس.(الزركوش،2015: 10)

3- نظرية الفكر الماركسي في النمو الاقتصادي :

شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر مزيجًا من الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل الثورة الفرنسية (1789-1799)، وإعلان الاستقلال الأمريكي (1783)، وأحداث الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى. بدءًا من عام 1760 تقريبًا – وما تلا ذلك من هجرة للعمالة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية واستغلالهم من قبل الطبقة الرأسمالية. وكانت كل هذه التطورات بمثابة أرض خصبة لظهور الفكر الاشتراكي في الاقتصاد. واتفق ماركس مع معظم الكلاسيكيين على أن السبب الأساسي للأزمة -الذي يعيق عملية التنمية- هو

تراجع الأرباح، لكنه اختلف معهم وانتقدهم بشدة في تفسير أسباب هذا التراجع. ويعود ذلك إلى تراجع معدل التقدم التكنولوجي وندرة الموارد الطبيعية، فضلا عن تطبيق قانون تناقص الغلة في الزراعة. ورأى ماركس أن الأسباب الكلاسيكية السابقة ما هي إلا أسباب ظاهرة، وأن المشكلة الحقيقية تكمن في النظام الرأسمالي نفسه، الذي يقوم على سلسلة من التناقضات – بين العمال والرأسماليين – تؤدي إلى تقلبات اقتصادية وتؤدي في النهاية إلى انهيار الاقتصاد (عبد الحليم ،9:2018).

4- نظرية الفكر النيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي:

ظهر الفكر النيوكيلاسيكي في سبعينيات القرن التاسع عشر، بمساهمات أبرز الاقتصاديين ألفريد أ. مارشال، وويكسل، وج. كلارك، استناداً إلى إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي، إذ كانوا يعتقدون أن فالنمو يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بشكل طبيعي، والنماذج النيوكلاسيكية القديمة هي امتداد لنموذج هارود دومار ونموذج سولو، حيث يركز النموذج على أهمية الادخار. نموذج هارود-دومار من خلال إدخال عنصر إنتاجي آخر (عنصر العمل) ومتغير مستقل ثابت: وهو المستوى التكنولوجي لمعادلة تودورو للنمو الاقتصادي. الافتراضات الأساسية للنموذج النيوكلاسيكية للصناعة هي الافتراضات المتعلقة بالعائدات الثابتة للحجم، وانخفاض الإنتاجية الهامشية لرأس المال، وتكنولوجيا الإنتاج الخارجي وإمكانية استبدال رأس المال والعمالة. و يتطلب نموذج النمو النيوكلاسيكي أن يكون معدل النمو مستقرا وهي صفر ويأتي جزء منها من التقدم التكنولوجي الخارجي، مما يعني أن سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية مثل الاستثمار العام قد يكون لها تأثير على مستوى دخل الفرد ولكن ليس لها أي تأثير على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. علاوة على ذلك، فإن التحسينات التكنولوجية في المنتجات التي لم يتم تصميمها بشكل واضح يتم تقليلها إلى ما يسمى بالصندوق الأسود في النموذج(الزركوش ، 2018: 5).

5- نظرية الفكر الكينزي في النمو الاقتصادي :

لقد ولدت نظرية كينز في رحم ازمة اقتصادية كبيرة اصابت العالم اجمع مما نتج عنها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات الاستهلاك وكذلك الانتاج حيث تأسست المدرسة الكينزية على يد الاقتصادي جون مينارد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦) ، بعد الحرب العالمية الثانية لأجل ايجاد حل للأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ . حيث كانت آراء كينز التي تزامنت مع افكار الكلاسيك والتي عدت طريق جديداً في تاريخ الفكر الاقتصادي فقد حدد عدداً من المبادئ الواجبة لمعالجة سلبيات النظام الرأسمالي. وتوجيهه لطريق النمو الاقتصادي بعد ان اطلع على اراء الاقتصاديين الذين سبقوه . حيث تأكد ان المعرقلات التي يمر بها النظام

الرأسمالي لا تكمن في عرض السلع والخدمات التي اهتم بها الكلاسيكيون بل تكمن في الطلب الفعلي وكيفه يتم تصريف تلك السلع والخدمات ،(فاطمة تركي،17،2015)

. كما استخدم كينز فكرة المضاعف والمعجل لشرح آليات نمو الدخل القومي. كيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، ويؤثر الاستثمار بدوره على الدخل ومستوى التوظيف، ويستمر رجال الأعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من سعر الفائدة. إلا أنه رأى عدم فعالية سعر الفائدة في دفع الاقتصاد للتعافي من الركود،خاصة في مجال فخ السيولة، ولذلك رأى عدم فعالية السياسة النقدية وسعر الفائدة،

وبالتالي يجب على الدولة التدخل لزيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب. كما اعتبر أيضًا أن الادخار وبالتالي الاستهلاك هو دالة للدخل مقارنةً بغير الكلاسيكيين الجدد الذين اعتبروا الادخار دالة لسعر الفائدة أولاً ثم للدخل.كما استخدم كينز فكرة المضاعف والمعجل لشرح آليات نمو الدخل القومي. كيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، ويؤثر الاستثمار بدوره على الدخل ومستوى التوظيف، ويستمر رجال الأعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من سعر الفائدة. إلا أنه رأى عدم فعالية سعر الفائدة في دفع الاقتصاد للتعافي من الركود، خاصة في مجال فخ السيولة، ولذلك رأى عدم فعالية السياسة النقدية وسعر الفائدة، وبالتالي يجب على الدولة التدخل لزيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب. كما اعتبر أيضًا أن الادخار وبالتالي الاستهلاك هو دالة للدخل مقارنةً بغير الكلاسيكيين الجدد الذين اعتبروا الادخار دالة لسعر الفائدة أولاً ثم للدخل (عبد الحليم مصدر سابق ، 13)

سابعاً - محفزات النمو الاقتصادي ومقوماته :

أ- محفزات النمو الاقتصادي :

إن أي عملية نمو اقتصادي، سواء كانت قصيرة أو طويلة المدى، يجب أن يكون لها محركات نمو اقتصادي هي:

1- مقدار رأس المال المتاح: تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة الاستثمار، أي زيادة إنتاج السلع والخدمات، ويكون رأس المال هو مصدر عملية النمو وزيادة الدخل الحقيقي للمجتمع.

2- نوعيـة رأس المـال البشـري والمـادي: يعتبـر العمـل مـن أهـم عناصـر الإنتـاج. كلمـا زادت تأهيـل القـوى العاملـة، زادت الإنتاجيـة. اذ ان العامـل المـاهر يختلـف عـن العامـل غيـر المـاهر. و ان الوقـت مهـم لزيـادة عمليـة الإنتـاج. و يحتـاج المسـتثمر إلـى رأس المال العيني والحقيقي (آلالات و رأس المال النقدي).(جعفر،وفاء،77،2016)

3- تـوفر المـوارد الطبيعيـة: هـذه المـوارد هبـة مـن الله ولا علاقـة للإنسـان بوجودهـا. أن الأرض ومـا عليهـا ومـا فيهـا. وكلمـا تـوافرت هـذه المـوارد، كلمـا ارتفـع معـدل النمـو الاقتصادي، والعكس صحيح.

4- التخصـص وتقسـيم العمـل وكبـر حجـم الإنتـاج: يـؤدي هـذا العامـل إلـى زيـادة الإنتـاج والكفـاءة الاقتصـادية وتحسـين الأداء وتـوفر التقنيـات الجديـدة، وبالتـالي زيـادة معـدل النمو الاقتصادي.

5- التقـدم الفنـي والتكنولـوجي أو الابتكـار والاختـراع: وهـذا عامـل مهـم ويلعـب دورا هامـا فـي تطـوير وسـائل الإنتـاج الجديـدة. كلمـا ارتفـع مسـتوى التقـدم الفنـي والتكنولـوجي، ارتفع معدل النمو الاقتصادي.

6- البنيـة الداخليـة: تسـاهم البنيـة الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر، إذ لهـا أهميـة كبيـرة فـي النمـو الاقتصـادي، كمـا أن البيئـة المناسـبة تعـزز عمليـة النمو، كالأمن والاستقرار. . (المجيد،469،2007-471)

ب ـ مقومات النمو الاقتصادي :

1- التعليم : يعتبر التعليم أهم عنصر في عملية النمو الاقتصادي والتنمية البشرية فهو يزيد من الإنتاجية . كلما ارتفعت نسبة التعليم في بلد ما، كلما ارتفع النمو الاقتصادي وتكون العلاقة بينهما مباشرة.

2- الصحة: المستوى الصحي المرتفع يزيد من إنتاجية العامل، والعمل يحتاج إلى طاقة وجهد، وهذا يأتي من الجسم السليم والخالي من الأمراض، والذي بدوره يزيد النمو.

3- حجم ونوعية الموارد الطبيعية: تلعب الموارد الاقتصادية دوراً مهماً في عملية النمو الاقتصادي، والدولة التي تمتلك الموارد يكون نموها الاقتصادي أسهل من الدولة التي لا تمتلك الموارد، بشرط استغلالها على النحو الأمثل.

4- التكنولوجيا المتاحة: تتمتع الدولة التي تمتلك التكنولوجيا بأعلى معدل نمو اقتصادي بين الدول المتخلفة، لأن التكنولوجيا في عملية الإنتاج تساعد على زيادة النمو وزيادة دخل الأفراد والسلع والخدمات.(الخطيب،330،2013-332)

ثامناً - اهمية النمو الاقتصادي :

وتتلخص اهمية النمو الاقتصادي من خلال ما يأتي:-

1- الحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة: العدالة الاجتماعية تتطلب تقليل معدلات التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، كما أن تراكم الأموال بين فئات محددة في المجتمع يؤدي إلى اختلاف الطبقات بين المجتمع وظهور طبقة من السكان تعاني من الفقر وتدني المستوى المعيشي، مما يؤدي إلى تراجع مستوى الصحة والتعليم والأمن، وتتفاقم هذه الظاهرة مع زيادة حجم السكان واتساع نطاق التنمية. أراضي الدولة يعتبر الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة هدفا أساسيا يؤدي إلى الاستقرار والأمن الاجتماعي.

2- رفع مستوى المعيشة: لا يعتبر النمو الاقتصادي مجرد زيادة في الدخل القومي الإجمالي، بل يشمل أيضاً تغييراً طويل الأمد في مستوى معيشة جميع فئات المجتمع في الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالفئات. التي تساهم بشكل مباشر في عملية التنمية.

3- النمو الاقتصادي يساهم في تحسين نمط حياة السكان وزيادة رفاهيتهم: - يساهم النمو الاقتصادي المرتفع في زيادة مستوى دخل الأفراد، وبالتالي يحسن مستوى معيشة الأفراد ويحسن معدل رفاهيتهم.(فاطمة تركي،مصدرسابق،25).

المبحث الثاني

الاقتصاد الريعي في العراق

اولاً - مفهوم الريع والدولة الريعية :

اوضـح ديفيـد ريكـاردو فـي كتابـه مبـادئ الاقتصـاد السياسـي والضـرائب اول مـن اعطـى الريـع Rent معنـاء الاقتصـادي، والريـع الريكـاردي هـو الـدخل الاضـافي النـاتج مـن الأرض الصـالحة للزراعـة، وبعـدها اشـتق ريـع المـنجم الموجـود حاليـاً علـى الريـع المتـأتي مـن انتـاج المـوارد الطبيعيـة مثـل الغـاز والـنفط والفحـم فـي حالـة كلفـة الانتـاج للمـورد أقـل مـن سـعر البيـع بكثيـر (الجنابي،الدولـة الريعيـة)، والريـع هـو ثـروة ناضـبة موجـودة مـع الطبيعـة فـي بـاطن الأرض ولا تحتـاج الـى انشـطة اقتصـادية وعمليـات فـي صـناعتها مجـرد اسـتخراجها، و ثـم اسـتغلالها اقتصـاديا فـي الانشـطة الحياتيـة والصـناعية المختلفـة واعـادة تصـنيعها، وتمثـل الثـروات الريعيـة جميع الثروة الهيدروكربونية.

ويعـرف الاقتصـاد الريعـي بأنـه الاقتصـاد الـذي يعتمـد علـى الايـرادات التـي تـأتي مـن الأنشـطة مـن بيـع الثـروة الريعيـة مـن الخـارج، وتكـون مشـوهة تلـك الانشـطة لا تعطـي تصـورا واضـح لنشـاط الاقتصـادي السـائد فـي الدولـة، والدولـة الريعيـة تعتمـد الاقتصـاد الريعـي لتمويـل ايراداتهـا القصـد تـوفير الخـدمات والامـن والادارة (سـلام جبار،الجامعـة التكنولوجيـة)، ويطلـق أيضـا علـى الدولـة الـذي تعـيش علـى المـداخيل المتولـدة مـن صـادرات مصـادر طبيعيـة كـل الفحـم والـنفط (3)، ويعـرف أيضـاً الاقتصـاد الريعـي النفطـي هـو الاقتصـاد المعتمـد علـى الريـع لتمويـل الانشـطة الاقتصـادية مـن إنتـاج الفحـم والغـاز والـنفط وملـوك للدولـة كليـاً الطاقـات الإنتاجيـة والاحتياطيات.(صـالح ياسـر،4،2013-5) ويعـد حسـين مهـدوي اول مـن ربـط بـين مفهـوم الدولـة والريـع تحـت مـا يسـمى الدولـة الريعيـة (State Rentier) فـي بحثـه مشـاكل و نمـط التنميـة الاقتصـادية فـي الـدول الريعيـة فـي الاقتصـاد الايرانـي والـذي نشـر عـام 1970، ووصـف مهـدوي طبيعـة الدولـة الريعيـة تعتمـد علـى دخـل ريعـي خـارجي دائـم نـاتج مـن بيـع مـادة اوليـة كـالنفط، كمـا هـو موجـود فـي الـدول النفطيـة وان الاقتصـاد المحلـي لا يشـارك فـي انتـاج وتصـنيع الـنفط، واهـم صـفات الدولـة التـي تملـك هـذه المـوارد الميـل الـى الدكتاتوريـة الميـل الـى حجـم القـوات الأمنيـة والتضـخم فـي حجـم الدولـة، والعائـدات الخارجيـة تمثـل النسـبة الأكبـر فـي الموازنـة العامـة (الجنابي،الاصـلاح الاقتصـادي)، كمـا هـو الحـال فـي ميزانيـة الدولـة العراقيـة أكثـر مـن 90% مـن الإيرادات تأتي من الثروة النفطية.

وأن الـدول الريعيـة فـي العـالم العربـي تشـترك فـي العديـد مـن الخصـائص الاساسـية هـي ان الدولـة متمثلـة بالحكومـة هـي المتلقـي الـرئيس الريـع الخـارجي، والاقتصـاد المحلـي لا يحتـاج الـى قطـاع انتـاجي قـوي لـن اغلـب الريـع يـأتي مـن الخـارج، و أن نسـبة الايـدي العاملـة فـي هـذا الريـع هـي نسـبة قليلة من مجموع الايدي العاملة (الجنابي،2،2016)،

وللريـع تـأثيرات عديـدة أهمهـا التـأثير علـى الاقتصـاد كـالمرض الهولنـدي، والتـأثيرات القيميـة. والثقافيـة مثـل تـأثير الريـع علـى الفسـاد وعـدم الشـفافية ممـا يـؤثر سـلبا علـى الاسـتثمار والنمـو والتـأثيرات السياسـية كالصـراعات والحـروب الأهليـة وغيـره مـن التـأثيرات (العربـي ،14-18) ، وهنـاك رأي يقسـم الاقتصـاديات الـى شـبه ريعيـة واقتصـاديات ريعيـة و وتكـون الدولـة ريعيـة عنـدما تشـكل العوائـد الخارجيـة ب (30% فـأكثر مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي وهـي دول تصـدر الـنفط الخـام، وتتلقـى هـذه الـدول ومـنح خارجيـة مسـاعدات كبيـرة، والدولـة شـبه ريعيـة تتـراوح العائـدات الريعيـة بـين (10-20%) فـي نسـبة مشـاركتها مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي وتشـمل غالبـاً القسـم الأكبـر العربـي مـن الـوطن والـدول الناميـة، والعـراق احـدى تلـك الـدول التـي تحمـل سـمات ريعيـة، تمثـل انعكاسـاً للسياسـات والبـرامج التـي اعتمـدت علـى ايـرادات الـنفط فـي مجمل الفعاليات. الاعتماد على مورد واحد (النفط الخام) (الزاير ،103، 1989).

ثانياً - السمات الريعية في الاقتصاد العراقي :

هيمنـت الصـادرات الزراعيـة واخـذت دورا فعـالاً فـي النشـاط الاقتصـادي فـي العـراق قبـل تصـاعد مسـتوى العوائـد النفطيـة فـي بدايـة خمسـينات القـرن المنصـرم واعتمـاد خزينـة الدولـة علـى هـذا القطـاع، وكانـت الضـريبة علـى الملكيـة الزراعيـة والـدخل مـورداً مهمـاً فـي الميزانيـة العامـة للحكومـة مـع وجـود بعـض الصـناعات الناشـئة وإنتاجهـا كـان موجهـا للاسـتهلاك المحلـي وهـي لـم تسـهم بشـكل ملحـوظ فـي دعـم الميزانيـة العامـة بالعملـة الأجنبيـة والتوظيـف، وبـدأت عوائـد الـنفط تسـهم فـي تمويـل الميزانيـة العامـة لكنهـا كانـت قليلـة مـدفوعات متدنيـة لكـل طـن ينـتج، ثـم اكتسـبت الدولـة مـن خلالهـا مـوردا اقتصـاديًا كبيـرًا بعـد تصـاعد العوائـد النفطيـة ومعـه اسـتقلالية سياسـية، وارتفعـت الإيـرادات الحكوميـة بعـد عقـد اتفاقيـات مـع شـركات الـنفط الأجنبيـة لتقاسـم الأربـاح، وبـات الريـع النفطـي عائـداً مباشـراً منـذ قـانون رقـم 80 لسـنة 1961 الـذي اسـترجع اراضـي الامتيـازات النفطيـة مـا يقـارب 99.5% 10%) ، وحتـى تـأميم الـنفط سـنة 1973 ومـا اعقبتـه مـن زيـادة عوائـد النفط و ارتفاع الاسعار في هذه الفترة (علي مرزاء،2، 2013)،

ويمتـاز الاقتصـاد العراقـي بإنـه يعتمـد علـى مـورد اقتصـادي ناضـب لان كميـات الاحتيـاطي الموكـد والمتوقـع منـه لكـل دولـة مقـدر بـرقم ربمـا تـنقص أو تزيـد هـذه الارقـام بسـبب عـدد مـن العوامـل، وأن هنـاك أكثـر مـن نظريـة لنضـوب المـوارد التـي فصـلت فيمـا سـبق، واهمهـا نظريـة ذروة الـنفط للجيولـوجي الأمريكـي هـوبرت عـام 1956 الـذي توقـع ذروة الـنفط الأمريكـي عـام 1971 وقـد تحققـت هـذه النظريـة، ومنـذ ذلـك الحـين اصـبح الاهتمـام بـالموارد الناضـبة ونظرياتهـا، وان التوقعـات الـذروة نفـط العـراق الـذي ذكـر فـي احـد البحـوث مـؤتمر الطاقـة العاشـر فـي أبـو ظبـي أن معـدل النضـوب الـنفط فـي العـراق هـو 1%% وذروة الـنفط فـي سـنة 2025)، ولـو افترضـنا أن انتـاج الـنفط فـي العـراق هـو 5 مليـون برميـل يوميـا وان الاحتيـاطي الموكـد ثابـت هـو 115 مليـار برميـل فـيمكن حسـاب الفتـرة الزمنيـة لنضـوب الـنفط فـي العـراق كـالاتي: الانتـاج السـنوي = 5 مليـون × 365 = 1.825 مليـار برميـل سـنوياً، فبقسـمة الاحتيـاطي علـى

الانتـاج السـنوي نحصـل علـى سـنة النضـوب 63 =1.825/115 اي ان نضـوب الـنفط العراقـي علـى ضـوء هـذه الاقتراضـات سـوف ينضـب خـلال (63 سـنة تقريبـاً) وتعتبـر هـذه الفتـرة قليلـه.(العبيدي ،2016: 12)

ثالثاً - تحليل ظاهرة المرض الهولندي في العراق

يعـد النـاتج المحلـي الإجمـالي مؤشـراً مهمـاً جـداً لإظهـار قـوة الدولـة اقتصـادياً، فضـلاً عـن انـه مؤشـراً للتقلبـات الاقتصـادية ، لانـه يعكـس فاعليـة جميـع قطاعـات الاقتصـاد المحلـي، فالنـاتج هـو اجمـالي القيمـة الصـافية للسـلع والخـدمات النهائيـة المنتجـة فـي الاقتصـاد فـي مـدة زمنيـة عـادةً مـا تكـون سـنة ، أثـرت الظـروف السياسـية والعسـكرية والاخـتلالات الهيكليـة علـى تراجـع مؤشـرات الاقتصـاد العراقـي سـلبياً ، إذ لازال النـاتج المحلـي عـاجزاً عـن سـدَ الطلـب المحلـي المتزايـد ولاسـيما بعـد الانفتـاح التجـاري الـذي حصـل بعـد عـام 2003 لـذا يمكـن التعـرف علـى حركة بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق من بيانات الجدول الآتي :

جـــدول (1)

تطورات بعض المتغيرات الاقتصادية الخاصة في العراق للمدة (2004-2020)(مليار دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمـو %	اهمية القطاع الزراعي%	اهمية القطاع الصناعي	اهمية قطاع النفط	اهمية القطاعات الاخرى
2004	53,235	———	6.3%	11.4%	56.5%	25.8%
2005	73,533	32	5.9%	11.1%	58.2%	24.8%
2006	95,587	26.	5.6%	10.8%	59.3%	24.3%
2007	111,455	15	5.3%	10.5%	61.1%	23.1%
2008	157,026	34	5.1%	10.2%	62.4%	22.3%
2009	130,643	-18	5.5%	9.9%	60.8%	23.8%
2010	162,064	21.5	6.0%	10.3%	59.2%	24.5%
2011	217,327	29	6.4%	10.6%	57.8%	25.2%
2012	254,225	15.5	6.8%	10.9%	56.9%	25.4%
2013	273,587	7	6.2%	10.5%	58.4%	25.0%
2014	266,332	-2.5	6.7%	10.1%	55.3%	27.9%
2015	194,680	-31	7.2%	9.8%	53.2%	29.8%
2016	196,924	1	6.9%	9.7%	54.1%	29.3%
2017	221,665	12	7.1%	10.0%	55.6%	27.3%
2018	268,918	19	6.7%	10.2%	56.2%	26.9%
2019	277,884	3	6.4%	10.1%	58.1%	25.4%
2020	198,774	-33.5	6.1%	9.9%	59.5%	24.5%
2021	302,691	42	5.8%	10.4%	62.2%	21.6%

- البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة
- معدل النمو من إعداد الباحث .

1- **النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي :** مـــن بيانـــات الجـــدول (1) يتضـــح أن النـــاتج المحلـــي الإجمـــالي بالأسـعار الجاريـة قـد اتخـذ مسـاراً متذبـذباً فـي المـدة قيـد البحـث، فقـد بلغـت القيمـة الاجماليـة للنـاتج نحـو (53,235) مليـار دينـار عـام 2004، ليواصـل ارتفاعـه بعـد ذلـك وصـولاً لعـام 2009 ، إذ بلـغ (130,643) مليـار دينـار ، وبمعـدل نمـو سـالباً بلـغ (18-%) ويعـود ذلـك إلـى انخفـاض أسـعار الـنفط أثـر تـداعيات الأزمـة العالميـة التـي عصـفت فـي العـالم ، واسـتمر النـاتج بالارتفـاع حتـى بلـغ (273,587) مليـار دينـار عـام 2013 وبمعـدل نمـو (7%)، ليتراجـع بعـدها عـام 2015 ، إذ بلـغ اجمـالي القيمـة الصـافية للنـاتج نحـو (194,680) مليـار دينـار بمعـدل نمـو بلغـت نسـبته (31-%) نتيجـة التلكـؤ فـي تنفيـذ عـدد كبيـر مـن المشـاريع الخدميـة والاسـتثمارية ؛ بسـبب عـزوف عـدد مـن المسـتثمرين والمقـاولين نتيجـة الأوضـاع الأمنيـة التـي لـم يسـيطر عليهـا وعـدم الاسـتقرار الاقتصـادي مـن جهـة ، فضـلاً عـن عـدم حصـولهم علـى مسـتحقاتهم الماليـة مـن جهـة أخـرى، ممـا أثـر سـلباً علـى تنفيـذ العديـد مـن المشـاريع واسـتمر تذبـذب النـاتج المحلـي الاجمـالي ، ومـن ثـم أتخـذ النـاتج المحلـي الاجمـالي مسـاراً تصـاعدياً وصـولاً لعـام 2020 ليـنخفض إلـى (198,774) مليـار دينـار وبمعـدل نمـو سـنوي بلـغ (-33.5) ويعـود ذلـك إلـى انخفـاض كميـات الـنفط المصـدرة ، بحسـب اتفـاق اوبـك و اجـراءات العـزل الصـحية نتيجـة جائحـة (COVID-19) ، فضـلاً عـن الغيـاب شـبه التـام للقطـاع الخـاص فـي الوقـت الـذي ينبغـي أن يكـون فيـه هـو القطـاع القائـد لعمليـة نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي بمـا ينسـجمً مـع التحـول باتجـاه اقتصـاد السـوق وللمزيـد مـن الايضـاح نسـتعين بالشـكل الاتي:

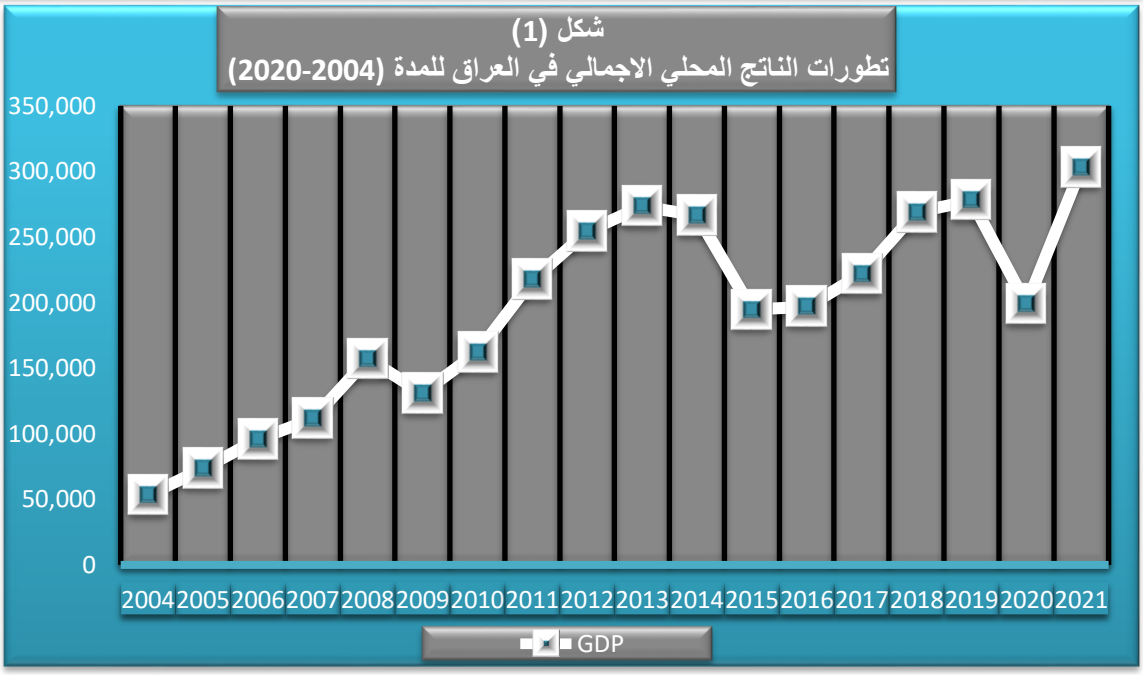

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2- **القطـاع النفطـي :** فـي ظـل القطـاع النفطـي المهـيمن علـى الاقتصـاد العراقـي خـلال الفتـرة المـذكورة، حيـث تراوحـت مسـاهمته بـين 53.2٪ و 62.2٪ مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي وذلـك ,يعـود هـذا الاعتمـاد الكبيـر إلـى احتياطيـات العـراق الهائلـة مـن الـنفط، والتـي تُعـد مـن بـين أكبـر الاحتياطيـات فـي العـالم. اذ تـأثرت مسـاهمة القطـاع النفطـي بشـكل كبيـر بتقلبـات أسـعار الـنفط العالميـة، وكـذلك بحجـم الإنتـاج. بسـبب التحـديات يواجـه القطـاع تحـديات تتمثـل فـي عـدم الاستقرار السياسي، وبنية التحتية المتهالكة، ونقص الاستثمار في مجالات التنقيب والإنتاج

3- **القطـاع الزراعـي** :تراوحـت مسـاهمة القطـاع الزراعـي بـين 5.1٪ و 7.2٪ مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي خـلال المـدة المـذكورة,ويعـود ذلـك الـى تمتـع العـراق بإمكانيـات زراعيـة كبيـرة، بفضـل المنـاخ الملائـم والأراضـي الخصـبة الا ان تـأثرت مسـاهمة القطـاع الزراعـي بالعوامـل المناخيـة، مثـل الجفـاف، فضـلاً عـن نقـص الاسـتثمار فـي التكنولوجيـا الحديثـة و نظـم الـري. والتحـديات التـي يواجهـا القطـاع تحـديات تتمثـل فـي شـحّ الميـاه، و نقـص التخـزين و التسويق، و ضعف الوصول إلى التمويل

4- **القطـاع الصـناعي** : فقـد تراوحـت مسـاهمة القطـاع الصـناعي بـين 9.7٪ و 11.4٪ مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي خـلال المـدة المـذكورة ويعـود ذلـك الـى تنـوع القطـاع الصـناعي العراقـي ليشـمل مجـالات مثـل تكريـر الـنفط و صـناعة المـواد الغذائيـة و المـواد البنـاء، اذ تـأثرت مسـاهمة القطـاع الصـناعي بانعـدام الأمـن و الاسـتقرار، و بضـعف البنيـة التحتيـة، و بقلـة الاسـتثمار فـي التكنولوجيـا الحديثـة و يواجـه القطـاع تحـديات تتمثـل فـي البيروقراطيـة و الممارسات التنظيمية المعقدة، و ارتفاع تكاليف الطاقة،

5- **امـــا القطاعـــات الأخـــرى:** فقـد تراوحـت مسـاهمة "القطاعـات الأخـرى" بـين 21.6٪ و 29.8٪ مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي خـلال المـدة مـدار البحـث المـذكورة. وذلـك للأسـباب التـي تشـمل هـذه الفئـة الواسـعة مـن القطاعـات البنـاء و التشـييد و التجـارة و السـياحة و خـدمات الحكومـة. والعوامـل المـؤثرة التـي تتـأثر مسـاهمة هـذه القطاعـات بعوامـل متنوعـة مثـل النمـو السـكاني و مسـتوى الـدخل و الاسـتقرار السـياس والتحـديات :تواجـه هـذه القطاعـات تحـديات مثل البطالة و الفقر و نقص الخدمات العام الخ.....

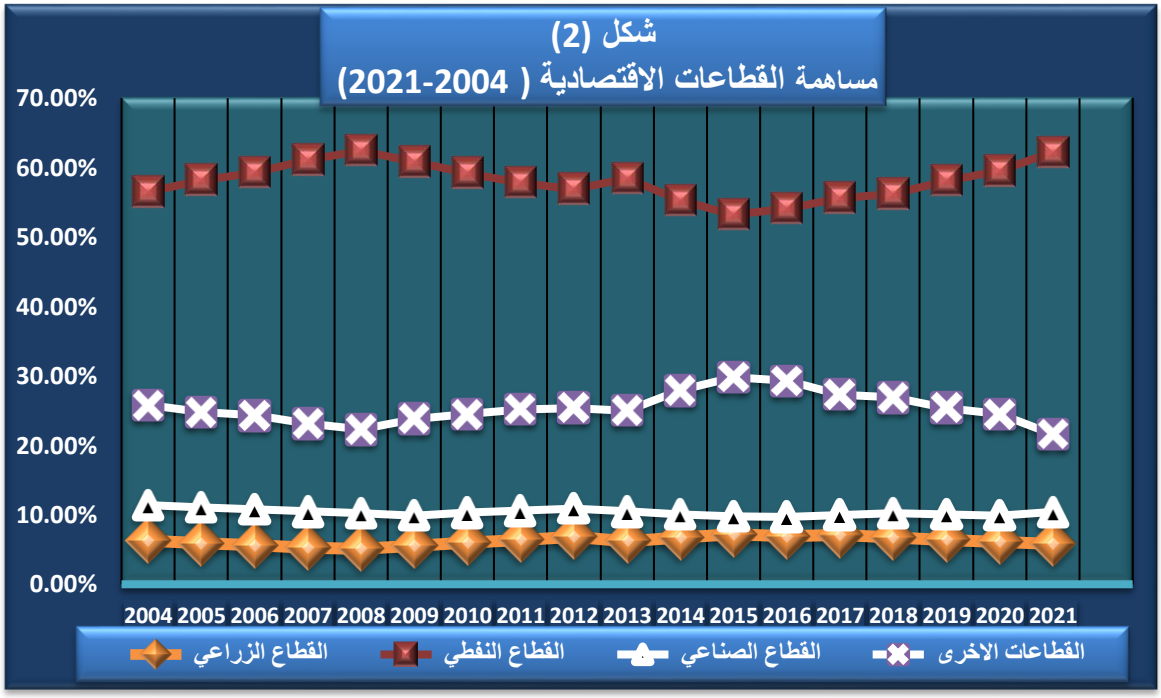

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (1)

رابعاً – الصناعة النفطية في العراق والمقومات المحتملة :

لـم يكـن مسـير الصـناعة النفطيـة فـي العـراق بخطـأ حثيثـة وبطـرق سـهلة لعقـود مـن الـزمن منـذ اكتشـافه وتصـديره عـام 1938 وحتـى صـدور قـانون رقـم (80) فـي 11 كـانون الأول لعـام1961 حيـث عـد اهـم قـرار اتخـذ مـن قبـل الحكومـة العراقيـة مـن خـلال تحديـد منـاطق الاسـتثمار لشـركات الـنفط العاملـة بـالعراق واسـترجاع الأراضـي غيـر المسـتثمرة والتـي لـم تقـم الشـركات الأجنبيـة باسـتغلالها والبالغـة مسـاحتها (442) الـف كيلـو متـر مربـع أي مـا يعـادل (99,5) مـن الأراضـي العراقيـة الخاضـعة للامتيـازات لتلـك الشـركات، اذ تـرك القـانون للشـركات الاحتكاريـة الأراضـي المسـتثمرة والمنتجـة فقـط بعـدما كانـت تلـك الشـركات تملـك معظـم الأراضـي العراقيـة بموجـب عقـود المشـاركة المبرمـة مـع الحكومـات الملكيـة السـابقة ، إن إعـادة انتـزاع الأراضـي العراقيـة مـن الشـركات والخـروج عـن التعاقـدات السـابقة فـي العهـد الملكـي يعـد نقطـة الانطـلاق فـي اسـتثمار الحقـول غيـر المنتجـة والمتوقـع اكتشـاف الـنفط فيهـا وبدايـة تكـوين صـناعة نفطيـة وطنيـة بعيـدا عـن الحاجـة الـى مـنح المسـتثمرين الأجانـب عقـود مشـاركة طويلـة الاجـل، لاسـيما فـي المنـاطق

الجنوبيـة مـن العـراق والتـي تعـد أوفـر حظـا مـن المنـاطق الشـمالية لقربهـا مـن مـوانئ التصـدير وجودة النفط وكثافته النوعية (البو علي,2012:44).

لقـد أفـرزت السـنوات السـابقة لهـذا القـانون خبـرة وطنيـة اقتضـت أن يـتم تحقيـق تـوازن بـين الحاجـة الـى الأمـوال للقيـام بصـناعة نفطيـة وطنيـة مـع منـع التصـرف بـالثروة النفطيـة مـن قبـل الشـركات المحتكـرة مـن اجـل التوسـع فـي الإنتـاج وزيادتـه عـن طريـق الاسـتفادة مـن عقـود العمـل والإدارة مـع شـركات نفطيـة أخـرى وبتمويـل الشـركات الدوليـة بقـروض ماليـة تسـدد بـالنفط المنـتج مـن تلـك الحقـول، تنفيـذا للأهـداف العامـة للسياسـة النفطيـة الوطنيـة، فقـد تـم تأسـيس شـركة الـنفط الوطنيـة العراقيـة (انـوك) بموجـب قـانون رقـم (11) عـام 1964 وبسـبب افتقارهـا للصـلاحيات القانونيـة المناسـبة وبسـبب محدوديـة مواردهـا الماليـة عجـزت عـن تطـوير الاحتياطـات البتروليـة المستردة من قبل الشركات الأجنبية في سنوات عمرها الأولى (النصراوي,1995:26).

دعـت الحاجـة الماسـة للمعلومـات الجيولوجيـة والجيوفيزيائيـة والهندسـية، مـع حاجـة العـراق الماسـة الـى العوائـد النفطيـة لتمويـل مشـاريع التنميـة عامـة، والصـناعة النفطيـة خاصـة، جعلـت مـن الشـركات الاحتكاريـة تقـوم بتخفـيض معـدلات الإنتـاج الـى (4,11%) فقـط للمـدة (1961-1971) كمحاولـة احتـواء الدولـة واسـتغلالها مـن اجـل تحديـد عمليـة النهـوض بواقـع صـناعتها النفطيـة بالوقـت الـذي كانـت الـدول المجـاورة تحقـق معـدلات فـي زيـادة الإنتـاج للفتـرة المـذكورة أعـلاه تصـل الـى حـدود(11-12%) ممـا دفـع بالحكومـة العراقيـة الـى الشـروع بمفاوضـات مـع الشـركات الاحتكاريـة فـي عـامي (1964-1965) انتهـت بصـيغة المشـاركة* فـي الأراضـي التـي شـملها قـانون (80) وبنسـبة (35%) للحكومـة العراقيـة و (65%) للشـركات الأجنبيـة إلاّ أن الحكومـة العراقيـة تراجعـت عـن قرارهـا بسـبب الضـغوط الاجتماعيـة والسياسـية الداعيـة الـى رفـض السـيطرة الأجنبيـة علـى الثـروة النفطيـة فـي العـراق ممـا كـان سـببا فـي إثقـال كاهـل شـركة الـنفط الوطنيـة بسـبب محدوديـة إيراداتهـا الماليـة ليسـتمر الوضـع الـى عـام 1967 (المعمـوري,2011:265), بعـد ان منحـت الشـركة صـلاحيات قانونيـة مـن قبـل الحكومـة لتطيـر واسـتثمار الأراضـي النفطيـة المؤممـة مـن خـلال تـدريب وتطـوير الايـدي العاملـة الوطنيـة فـي المجـالات النفطيـة مـع انشـاء بنـى تحتيـة فـي مجـال الصـناعة النفطيـة كمـد الأنابيـب وإنشـاء المصـافي والتسـويق الـداخلي والخـارجي ومحطـات التحميـل والتصـدير (عبـد الرضـا,2016:208). وفـي ادنـاه جـدول تفصـيلي يوضـح حركـة **الإيرادات النفطية ومساهمتها في الإيرادات العامة في العراق للمدة مدار البحث :**

جدول (2) تطور الإيرادات النفطية والايردات العامة في العراق للمدة (2004- 2020) (مليار دينار عراقي)

السنة	الإيرادات النفطية	معدل نمو %	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة %
2004	32.625	-	32.982	98.91
2005	39.453	20.93	40.502	97.41
2006	46.908	18.89	49.055	95.62
2007	53.154	13.31	54.599	97.35
2008	77.589	45.96	80.252	96.68
2009	51.752	-33.29	209.55	93.73
2010	63.594	22.88	70.178	90.61
2011	103.061	62.06	108.807	94.71
2012	111.326	8.01	119.817	92.91
2013	110.677	-0.58	113.840	97.22
2014	97.072	-12.29	105.364	92.13
2015	51.312	-47.13	66.470	77.19
2016	44.267	-13.73	54.839	80.72
2017	65.071	46.99	77.422	84.04
2018	95.619	46.94	106.569	89.72
2019	99.216	3.76	107.566	92.23
2020	54.448	-45.12	63.199	86.15
2021	112.700	72	128.300	87.8%

المصدر: - من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي, مديرية الاحصاء والابحاث, النشرات الاحصائية

مـن الملاحـظ ان الايـرادات النفطيـة اتخـذت مسـارا تصـاعديا مـن عـام (2004-2012) اذ بلغـت (32.625) مليـار دينـار عـام 2004، لترتفـع الـى(111.326) عـام (2012) بمعـدل نمـو بلـغ (8.01%) وبنسـبة مسـاهمة (92.91%)، اذ شـهد هـذا العـام ارتفـاع اسـعار برميـل الـنفط الـى مـا يزيد عن 120 دولار للبرميل الواحد.

وخـلال السـنوات اللاحقـة تراجعـت ايـرادات الـنفط وبشـكل تنـازلي لتصـل الـى ادنـى نقطـة لهـا عـام 2016، اذ بلغـت (44.267) مليـار دولار وبمعـدل نمـو سـالب بلـغ (13.73-%) وبنسـبة مسـاهمة بلغـت (80,72%) وذلـك بسـبب تـدهور الاوضـاع الامنيـة فـي العـراق وتراجـع اسـعار الـنفط العالميـة، لترتفـع بعـد ذلـك ايـرادات الـنفط الـى (99.216) مليـار دولار عـام 2019 وبمعـدل نمـو بلـغ (3.76%) وبنسـبة مسـاهمة (92.23%) امـا عـام 2020 شـهدت إيـرادات الـنفط تراجعـا كبيـر بسـبب ازمـة جائحـة كورونـا وتوقـف شـبه التـام لأسـواق الـنفط العلميـة، فقـد بلغـت (54.448) مليـار دينـار عراقـي وبمعـدل نمـو (45.12-%) وبنسـبة مسـاهمة (86.15%) الـى اجمـالي الايـرادات العامـة، ولمزيـد مـن الايضـاح لحركـة وتطـور الايـرادات النفطيـة نسـتعين بالشـكل البيـاني التالي :

شكل (3) حركة تطور ايرادات النفط ونسبة مساهمتها الى اجمالي الايرادات العامة

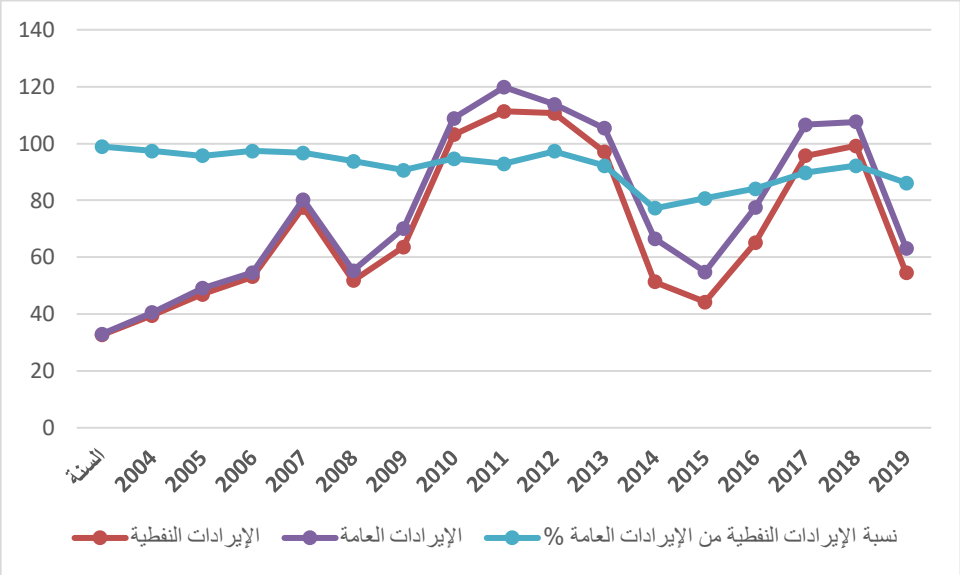

خامساً - أهمية الإيرادات النفطية :

من خلال الاطلاع على التطور التاريخي وعلى الرغم من الفوائض النفطية الكبيرة الا انها لم تستغل بشكل جيد، اذ طغى على المشهد الاسراف والتبذير وتوجيه تلك الفوائض لتمويل الانفاق التشغيلي، لذلك لم يفلح العراق في الاستفادة من ثروته النفطية ليكون حالة نموذجية، فقد أسفرت عن استمرار حالة الركود الاقتصادي لعقود من الزمن، اذ وصفت مجلة الايكونوميست (24 مايو 2003) الثروة النفطية بأنها (لعنة الشيطان) (موروس واخرون,286-285:2007) فقد اصبح المجتمع العراقي احد اكثر المجتمعات المأزومة، بل ان المشكلة الهيكلية للاقتصاد العراقي تعود الى الاعتماد المفرط على الايرادات النفطية وتراجع الاهتمام بالقطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى

وعليه اقترحت جملة من الافتراضات التي ممكن ان تساعد في تصحيح المسار الاقتصادي والاجتماعي منها:

1- إنشاء صندوق ثروة سيادي** بهدف استثمار الاحتياطات المالية في فترات الوفرة النفطية وارتفاع الأسعار، لتعزيز القوة الاقتصادية للعراق، بعد ان حققت تلك الصناديق اثارا مهمة في مختلف الدول النفطية التي لجأت لتكوين تلك الصناديق كدول الخليج واهمها الكويت، وذلك لتمكين الاقتصاد العراقي من تحاشي التقلبات في أسعار النفط، وكذلك لتقليل منابع الفساد المالي. إلّا أن انشاء تلك الصناديق يتعذر لعدم وجود ارادة جادة حقيقية، فضلا عن ارتفاع الانفاق التشغيلي والذي يخصص له اكثر من 85% من اجمالي الايرادات (الزبيدي,128:2013)

2- انشـاء صـناديق توزيـع عائـدات الـنفط علـى غـرار الاسـكا، بلغـت الريـوع النفطيـة المسـتثمرة فـي الاسـكا بصـندوق دائـم نحـو 23,5 مليـار دولار عـام 2003 تـوزع قسـم مـن تلـك المـداخيل بصـورة مباشـرة علـى المـواطنين (مـوروس واخـرون,2007:282), ويـنص ذلـك الاقتـراح علـى أن يـدخر العـراق حصـة ثابتـة مـن عائداتـه النفطيـة ليصـار الـى اسـتثمارها فـي سـلة سـندات مـن الأسـهم والأوراق الماليـة العالميـة ,علـى أن تتحـول تلـك السـندات الـى صـندوق وديعـة وطنـي , لتـوزع الأربـاح علـى المـواطنين العـراقيين كـل عـام , مـع احتمـال نمـو ذلـك الصـندوق مـع مـرور الوقـت نتيجـة للادخـار المتواصـل لقسـم مـن تلـك العائـدات، وتنمـو معهـا حصـص المـواطنين المـدخرين فـي ذلـك الصـندوق (مـوروس واخـرون,2007:284). ان تخفـيض التخصيصـات الريعيـة السياسـية يمكـن أن يسـهم فـي خفـض حـدة النـزاع السـلطوي وتصـارع الأحـزاب او الأطـراف السياسـية فـي السيطرة علـى الحكـم وكسـب رضـا النـاخبين مـن خـلال تلـك الأمـوال فـي الأنظمـة الديمقراطيـة حديثـة العهد كالعراق.

إلّا أن ثمـة مضـار أشـار اليهـا البـاحثون حـول اعتمـاد صـناديق توزيـع العوائـد النفطيـة منهـا الاعتمـاد علـى الرفـاه الحكـومي ممـا يكـوم سـببا فـي خلـق كسـل علـى النطـاق الـوطني كمـا ان ذلـك يـؤدي الـى تقلـيص الأمـوال المتاحـة لإعـادة اعمـار البنـى التحتيـة المحطمـة فـي العـراق كالصـحة والتعلـيم خصوصـا أن عقـوداً مـن الحـروب والحصـار الاقتصـادي أدت الـى نقـص فـادح فـي هـذه المجـالات (موروس واخرون,2007:296).

3-استثمار الـوفرة النفطيـة فـي زيـادة الادخـار لتمويـل الانفـاق الإنمـائي ثمـة اتفـاق لـدى العديـد مـن منظـري الاقتصـاد بضـرورة الاحتفـاظ بمعظـم عائـدات الـنفط علـى شـكل أصـول مسـتثمرة فـي أصـول إنتاجيـة ذات ملكيـة عامـة، وذلـك لأن الـنفط يعـد أصـلا رأسـماليا، لـذا يجـب أن يسـتثمر فـي أصـول إنتاجيـة قـادرة علـى الاحتفـاظ بقيمـة الأصـل 0 فضـلا عـن مـا تولـده مـن عوائـد اقتصـادية إيجابيـة، وذلـك لضـمان مصـلحة الأجيـال اللاحقـة والحاليـة, فمـا تؤمنـه الثـروة لاسـيما فـي فتـرات الـوفرة وارتفـاع السـعر النفطـي مـن رؤوس أمـوال ضـرورية فـي البنـاء بـدلا مـن الاقتـراض مـن المؤسسـات الدوليـة التـي تفـرض قيـودا مجحفـة, تحـت بنـد التعـديل الهيكلـي والتـي تشـترط: إحـداث تقشـف مـالي, أسـواق ماليـة قويـة , تـوفير أسـعار صـرف تنافسـية , إعـادة تنظـيم قطـاع الصـناعة العام ,او الخصخصة الصناعية لغرض تحقيق توازن اقتصادي كلي (تودارو,2009:744).

4- تهيئـة المنـاخ الاسـتثماري والعمـل علـى سـد الثغـرات التضـخمية عنـد الـوفرة النفطيـة وتجنـب الكسـاد عنـد انخفـاض الأسـعار النفطيـة بمـا ان هـو المـورد الأسـاس للتمويـل هـو الـنفط، لـذا فهـو عرضـة لتذبـذبات الأسـعار النفطيـة، ممـا يـنعكس علـى الموازنـة العامـة الاتحاديـة للعـراق، فعنـد حـدوث تضـخم نـاتج عـن ارتفـاع الأسـعار النفطيـة، فـإن السياسـة الماليـة والنقديـة تعمـلان للجـوء الـى سياسـية انكماشـية (كزيـادة الضـرائب وبيـع الاوراق الماليـة الحكوميـة فـي السـوق المفتوحـة ورفـع سـعر الخصـم.....الخ) مـن أجـل التـأثير فـي الاسـتهلاك والاسـتثمار (ابجمان,1988:531).

أمـا عـن حـدوث عجـز الموازنـة نتيجـة تراجـع الإيـرادات النفطيـة تلجـأ الحكومـة الـى سياسـات التصحيح والتقشف من خلال تخفيض الانفاق العام لتقليل العجز المالي.

سادساً - تحليل الصادرات النفيطة في العراق :

يعدّ العراق من كبار منتجي النفط ومصدريه في العالم، حيث تلعب صادرات النفط دورًا حيويًا في اقتصاده.يُقدم هذا التحليل **نظرة شاملة** على صادرات النفط العراقي، مُغطيًا **الأداء التاريخي**سنُحلل مسار صادرات النفط العراقي خلال العقود الماضية، مُتطرقين إلى حجم الصادرات، ونسبتها من الإنتاج العالمي، ومعدلات النمو السنوية و**العوامل المؤثرة** العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على صادرات النفط العراقي، مثل الإنتاج النفطي، والبنية التحتية، واسعار النفط العالمية، والطلب العالمي على النفط، والاستقرار السياسي.

جدول (2) تطور الانتاج النفطي في العراق للمدة (2004- 2020) (مليون برميل يومياً)

السنة	صادرات النفط العراقي	معدل النمو %	نسبة العراق من الانتاج العلمي
2004	1.30	-	2.4%
2005	1.45	11.5%	2.6%
2006	1.60	10.3%	2.8%
2007	1.75	9.4%	3.0%
2008	1.90	8.6%	3.2%
2009	1.85	-2.6%	3.1%
2010	2.00	8.1%	3.3%
2011	2.15	7.5%	3.5%
2012	2.30	7.1%	3.8%
2013	2.45	6.5%	4.0%
2014	2.60	6.1%	4.2%
2015	3.70	42.3%	6.0%
2016	4.10	10.8%	6.6%
2017	4.50	9.8%	7.2%
2018	4.80	6.7%	7.7%
2019	4.90	2.1%	7.8%
2020	3.80	-22.4%	6.1%
2021	4.00	5.3%	6.4%

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، سنوات مختارة .

من بيانات الجدول (3) شهدت صادرات النفط العراقي نموًا هائلاً خلال الفترة المُحللة، حيث قفزت من 1.30 مليون برميل يوميًا في عام 2004 إلى 4.00 مليون برميل يوميًا في عام 2021، مُسجّلةً زيادةً مذهلةً بنسبة 207.7%.لم يكن هذا النمو متساوياً على مدار الفترة، بل مرّ بمراحل متميزة مرحلة الازدهار (2004-2015) تميزت هذه المرحلة بنموٍ سنويٍ مُطردٍ في الصادرات، بمتوسط نمو سنوي .9.3% وذلك بفضل عوامل متعددة منها زيادة الإنتاج النفطي نتيجة الاستثمارات في حقول النفط العراقية تحسين البنية التحتية لتصدير النفط. ارتفاع أسعار النفط العالمية. مرحلة التباطؤ (2016-2021) اذ شهدت هذه المرحلة تباطؤًا في معدلات النمو السنوية، حيث استقرّت الصادرات حول 4 ملايين برميل يوميًا.ويُعزى ذلك إلى عوامل عديدة منها التنافس المتزايد في أسواق النفط العالمية ، وعدم الاستقرار السياسي في العراق فضلاً عن جائحةCOVID-19، التي عصفت في العالم وبالتالي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط في عام 2020.

مـن بيانـات الجـدول (3) يتضـح بـان الصـادرات قـد تـأثرت بمجموعـة مـن العوامـل الداخليـة والخارجيـةالعوامـل الداخليـةالإنتـاج النفطـي ، اذ لعـب ازديـاد الإنتـاج النفطـي دورًا رئيسـيًا فـي زيـادة الصـادرات لبنيـة التحتيـة سـاهم تطـوير البنيـة التحتيـة لتصـدير الـنفط فـي تعزيـز قـدرة العـراق علـى تصـدير نفطـه مـا عـن الكفـاءة التشـغيلية أدت تحسـينات الكفـاءة التشغيلية في حقول النفط ومرافق التصدير إلى زيادة الإنتاج والصادرات.

والعوامـل الخارجيـةأسـعار الـنفط العالميـة :ارتفـاع أسـعار الـنفط العالميـة شـجّع علـى زيـادة الإنتـاج والصـادرات لِمـا يـوفره مـن عائـدات ماليـة أكبرالطلـب العـالمي علـى الـنفط :تـأثرت الصـادرات العراقيـة بالطلـب العـالمي علـى الـنفط.ففـي عـام 2020، أدت جائحـة COVID-19إلـى انخفـاض الطلـب العـالمي بشـكل كبيـر، ممّـا أدى إلـى انخفـاض الصـادرات العراقيـة. ، اذ يعـد الاسـتقرار السياسـي عـاملًا هامًـا لضـمان اسـتقرار الإنتـاج والصـادرات.حصـة العـراق مـن الإنتـاج العـالميقـد ارتفعـت حصـة صـادرات الـنفط العراقـي مـن الإنتـاج العـالمي بشـكل مطـرد خـلال الفتـرة المُحللـة، مـن 2.4% فـي عـام 2004 إلـى 6.4% فـي عـام 2021. ويُعـزى هـذا الازديـاد إلـى النمـو المُطـرد لصـادرات الـنفط العراقـي، بينمـا ظـلّ الإنتـاج العـالمي مـن الـنفط مستقرًا نسبيًا خلال الفترة,وللمزيد من الاضاح نستدل بالشكل الاتي .

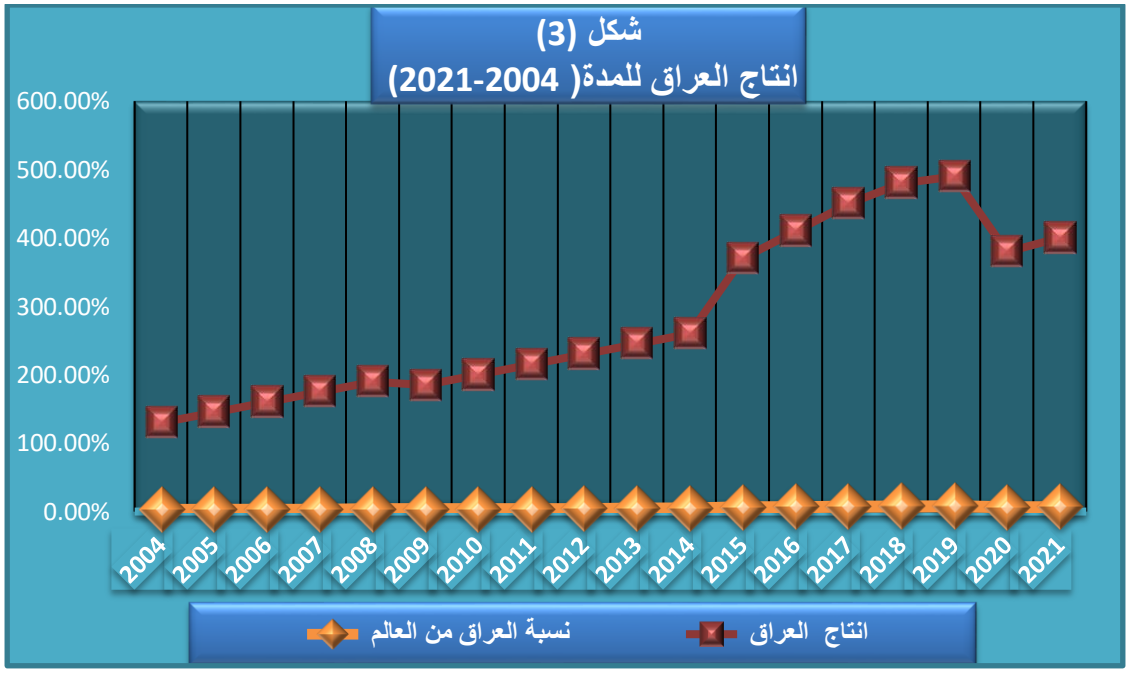

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3) .

المبحث الثالث

تحليل بعض مؤشرات الاداء الاقتصادي

تعد ظهرت العوائد النفطية بصورة واضحه على بعض المؤشرات الاقتصادية وتركة اثر على التنمية البشرية ومؤشر سهولة الاعمال ومقياس معامل جيني ومؤشر مدركات الفساد المالي في الدول العربية المصدرة والمنتجة للنفط الخام خلال بداية فترة السبعينات وقد تزامن هذا الأثر مع التوجهات والاقتراحات التي ركزت على ضرورة رفع المستوى المعيش للأفراد، لتكون استراتيجيات التنمية شاملة لجميع النواحي لتتضمن النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولاسيما التنمية البشري التي ركزت عليها الدول المتقدمة.

اولاً - مؤشر التنمية البشرية :

حقق العراق تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية البشرية في عقد الثمانينيات وبداية التسعينات لكن سرعان ما وصل الى ادنى مستوى بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية، رغم ما يملكه العراق من موارد بشرية ومادية وكان ترتيب العراق حسب هاذ المؤشر بين دول العالم غير ثابت متقلباً بين الارتفاع والهبوط بسبب تقلب اسعار وانتاج وتصدير النفط هذا يؤدي الى تأرجح نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مع تأرجح عوائد نفط بالإضافة الى ارتفاع معدل النمو السكاني مع انخفاض معدل النمو الاقتصادي، من الجدول (4) بلغ معدل التنمية البشرية HDI في العراق عام

جدول(4) يتضمن مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2004-2021)

السنة	مؤشر التنمية البشرية	المرتبة
2004	0.582	122
2005	0.593	121
2006	0.609	118
2007	0.623	116
2008	0.636	114
2009	0.649	112
2010	0.662	110

108	0.674	2011
106	0.685	2012
104	0.699	2013
102	0.712	2014
100	0.721	2015
98	0.729	2016
96	0.737	2017
96	0.737	2018
94	0.745	2019
92	0.753	2020
90	0.767	2021

المصدر : تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة/https://hdr.undp.org/ .

مـن بيانـات الجـدول (4) يتضـح بـان مؤشـر التنميـة البشـرية اتخـذ اتجـاه تصـاعدياً اذ تُظهـر البيانـات اتجاهًـا تصـاعديًا واضـحًا لمؤشـر التنميـة البشـرية فـي العـراق خـلال الفتـرة المُشـار إليهـا. فقـد ارتفـع المؤشـر مـن 0.582 فـي عـام 2004 إلـى 0.767 فـي عـام 2021، ممـا يُشـير إلـى تحسـن ملحـوظ فـي مسـتويات المعيشـة فـي البـلاد بـالرغم مـن التفاوتـات مـن هـذا الاتجـاه الإيجـابي، لا يـزال العـراق مُتـأخرًا عـن المتوسـط العـالمي لمؤشـر التنميـة البشـرية ففـي عـام 2021، كـان متوسـط العـالم 0.734، ممـا يعنـي أن العـراق لا يـزال أمامـه طريـق طويـل لقطعيـه للوصـول إلـى المسـتويات العالميـة وذلـك نتيجـة التحـديات التـي تواجـه العـراق التـي تُعيـق تقدمـه فـي مجـال التنميـة البشـرية، مثـل النزاعـات والصـراعات الداخليـة وعـدم الاسـتقرار السياسـي. يمكـن لهـذه العوامـل أن تـؤثر سـلبًا علـى الوصـول إلـى الخـدمات الأساسـية مثـل التعلـيم والرعايـة الصـحية، والتـي بـدورها ضـرورية لتحقيـق تحسـينات فـي مؤشـر التنميـة البشـرية.وللمزيد مـن الايضـاح نسـتدل باشـكل الاتـي :

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4) .

ثانياً - مؤشر سهولة الاعمال :

يعد مؤشر ممارسة الاعمال من المؤشرات المهمة عالمياً ويقيس مدى تطور البلدان ادارياً، ومدى التسهيلات القانونية والاجراءات الحكومية المبسطة لأنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة واعمال تجارية، بعيداً عن التعقيد داخل هذه البلدان والتي يبلغ عددها 190 بلداً، دخل العراق في هذا المؤشر لأول مرة عام شهد العراق تحسنًا طفيفًا في سهولة ممارسة الأعمال بين عامي 2004 و 2016، حيث ارتفع ترتيبه من 151 إلى 117.التراجع الأخير شهد العراق تراجعًا ملحوظًا في سهولة ممارسة الأعمال بين عامي 2016 و 2021، حيث انخفض ترتيبه من 117 إلى 172 العوامل الرئيسية يعود هذا التراجع إلى عوامل متعددة، تشمل عدم الاستقرار السياسي أدت النزاعات المسلحة والعنف السياسي إلى خلق بيئة عمل غير آمنة وغير متوقعة البيروقراطية لا تزال الإجراءات الإدارية معقدة وطويلة، مما يعيق بدء الأعمال التجارية وتشغيلها الفساد: يُعد الفساد مشكلة كبيرة في العراق، مما يؤثر سلبًا على تكاليف ممارسة الأعمال ويُقلل من الثقة في المؤسسات نقص البنية التحتية: تعاني البنية التحتية الرئيسية، مثل الكهرباء والمياه والنقل، من نقص في الاستثمار، مما يُعيق النشاط الاقتصادي التأثيرات: يُشير التراجع في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال إلى تحديات كبيرة تواجه الشركات العاملة في العراق. وقد يؤثر ذلك سلبًا على الاستثمار والنمو الاقتصادي المقارنات الدولية مقارنة بالمنطقة: لا يزال العراق متخلفًا عن العديد من الدول المجاورة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال. على سبيل المثال، في عام 2021، احتلت الأردن المرتبة 89، والمغرب المرتبة 82، والبحرين المرتبة 62 في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال مقارنة بالمستويات الماضية:

على الرغم من التحسن الطفيف بين عامي 2004 و 2016، إلا أن ترتيب العراق في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لا يزال أقل بكثير مما كان عليه في عام 2004.

ثالثاً - مؤشر مدركات الفساد والبطالة :

1- **مؤشر مدركات الفساد :** تبرز ظاهرة الفساد الحاد في البلدان التي تمر بمراحل التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي فالكثير من الديمقراطيات الناشئة تسعى الى تحديد سبل مكافحة اثار الفساد، ويعد التقرير السنوي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية TI التي مقرها برلين معنية بالفساد المالي والاداري الذي تعاني منه الدول التي عددها 180 دولة، وصدر اول تقرير في عام 1995، وتصدر تقريرها السنوي الذي يتضمن مؤشر مدركات الفساد Perceptions Corruption Index لجميع دول العالم، يعتمد هذا المؤشر CPI دراسات عديدة في تصنيف هذه الدول لذلك يعرف بدقته العالية، وتقوم المنظمة بعدد من المسوحات تشمل رجال الاعمال من الداخل والخارج والاعتماد على عدد من المؤشرات للبلد المعني (1) ، وقد عرف هذا المؤشر من قبل المنظمة بانه سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، ويظهر الفساد بعدد من المسميات منها الرشوة والاستغلال والاثراء غير المشروع، وتتراوح درجة المؤشر من 0 - 10 الصفر يدل على فساد مالي والاداري على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاثار السلبية التي تسببها هذه الظاهرة في العراق من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وضياع الموارد وغيرها من الآثار ، إن هذا المؤشر يوضح كيفية تحول نعمة الموارد النفطية الى لعنة، من خلال مقارنة تطور ايرادات النفط في العراق مع مؤشر الفساد المالي والاداري CPI ونلاحظ من الجدول (5) ان الزيادة نتيجة ارتفاع اسعار النفط ارتفع مؤشر مدركات الفساد 130 عام 2004 ووصل العراق الى المرتبة 157في عام 2021 من اصل 180 دولة اي ان العراق تراجع من عام 2004 - 2008 مع ارتفاع ايرادات النفط فوق النصف لنفس المدة اي ان العلاقة طردية كلما ترتفع الايرادات يرتفع معها مؤشر الفساد المالي وحسب الجدول الاتي:

جدول (5) مؤشرات مدركات الفساد ونسبة البطالة في العراق للمدة(2004-2021)

السنة	مؤشر مدركات الفساد%	الترتيب العالمى	نسبة البطالة	الايرادات النفطية
2004	18	130	15.8	32.625
2005	18	130	14.6	39.453
2006	20	128	13.8	46.908
2007	21	122	12.7	53.154
2008	25	105	11.9	77.589
2009	28	104	12.5	51.752
2010	27	120	13.2	63.594
2011	25	122	14.1	103.061
2012	24	120	15.2	111.326
2013	22	122	16.4	110.677

97.072	18.8	120	21	2014
51.312	22.5	120	20	2015
44.267	24.9	123	18	2016
65.071	25.2	124	16	2017
95.619	24.6	120	15	2018
99.216	24.3	121	16	2019
54.448	25.8	150	18	2020
112.700	24.9	157	21	2021

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء النشرة الاحصائية سنوات مختلفة .

يُظهر الجدول (5) المقدم أعلاه اتجاهات واضحة في نسب البطالة في العراق خلال الفترة 2004-2021. ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة: شهدت معدلات البطالة في العراق ارتفاعًا ملحوظًا بعد غزو عام 2003، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام 2016 عند 24.9% تذبذب نسبي: شهدت معدلات البطالة بعض التذبذب خلال الفترة المُشار إليها، مع انخفاضات طفيفة في بعض السنوات (مثل 2008 و 2019). استقرار نسبي: شهدت معدلات البطالة استقرارًا نسبيًا بعد عام 2017، مع بقائها حول 25%.التحليل بالمقارنة مع الإيرادات النفطية:ارتباط سلبي: بشكل عام، يُلاحظ وجود ارتباط سلبي بين معدلات البطالة والإيرادات النفطية. ففي السنوات التي شهدت ارتفاعًا في الإيرادات النفطية (مثل 2008 و 2011 و 2013)، انخفضت معدلات البطالة بشكل طفيف.عوامل أخرى: تجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة لا تتأثر فقط بالإيرادات النفطية، بل تتأثر أيضًا بعوامل أخرى مثل النمو الاقتصادي، والاستقرار السياسي، والاستثمار في البنية التحتية، وبرامج التعليم والتدريب 2004-2007 ارتفاع الإيرادات النفطية: شهدت هذه الفترة ارتفاعًا كبيرًا في الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية. انخفاض معدلات البطالة

أدى ذلك إلى انخفاض معدلات البطالة بشكل طفيف. 2008-2011:الأزمة المالية العالمية: أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض أسعار النفط، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية في العراق. ارتفاع معدلات البطالة: أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة مرة أخرى. 2012-2014: ارتفاع الإيرادات النفطية: استقرت أسعار النفط العالمية، ما أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية في العراق. انخفاض معدلات البطالة: أدى ذلك إلى انخفاض معدلات البطالة بشكل طفيف. 2015-2021: سيطرة داعش: أدى سيطرة تنظيم داعش على أجزاء من العراق إلى انخفاض الإنتاج النفطي والإيرادات النفطية، ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير. التحرير من داعش: بعد تحرير العراق من داعش، بدأ الإنتاج النفطي بالتعافي، ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة بشكل طفيف العلاقة بين البطالة والإيرادات النفطية معقدة: حيث تتأثر معدلات البطالة بعوامل أخرى غير الإيرادات النفطية.الحاجة إلى استراتيجية شاملة: لا يمكن

معالجـة مشـكلة البطالـة فـي العـراق مـن خـلال الاعتمـاد علـى الإيـرادات النفطيـة فقـط، بـل هنـاك حاجـة إلـى اسـتراتيجية شـاملة تشـمل تنويـع الاقتصـاد، وتحسـين التعلـيم والتـدريب، وتـوفير فـرص عمـل جديـدة التحـديات مسـتمرة: لا تـزال معـدلات البطالـة فـي العـراق مرتفعـة، وتُشـكل تحـديًا كبيـرًا للحكومة العراقية وللمزيد من الايضاح نستعين في الجدول الاتي:

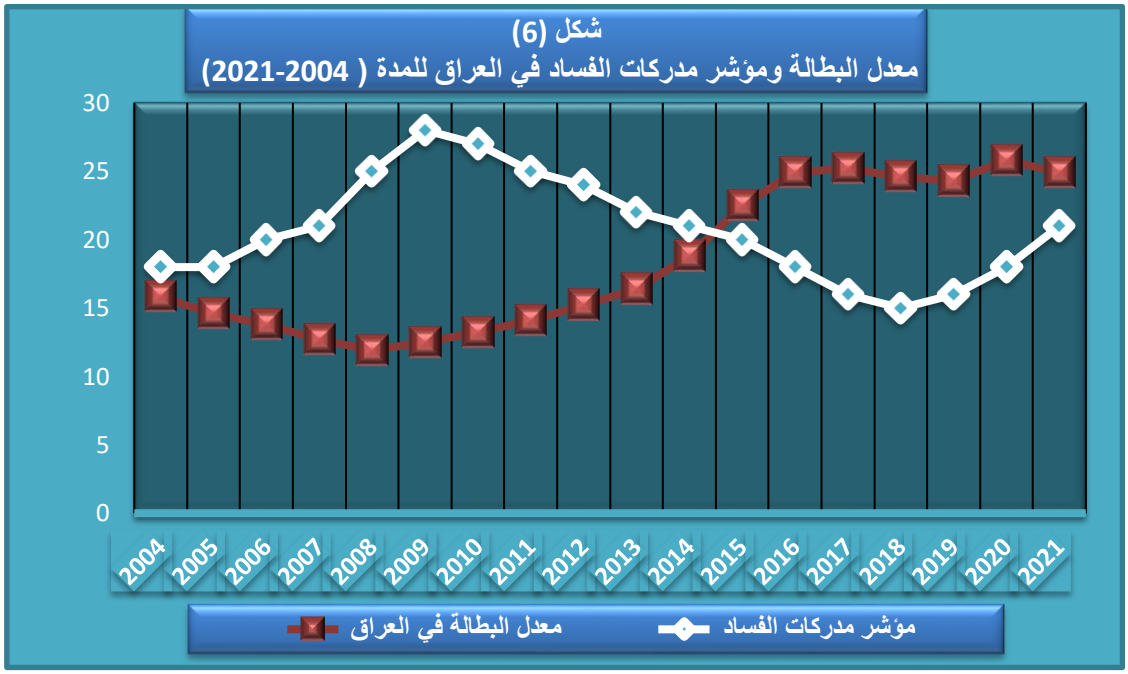

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (5)

اولاً – الاستنتاجات :

1- ان الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كلياً على قطاع واحد استخراجي هو قطاع النفط وهي صفة احادية الجانب في تمويل الميزانية الحكومية ويهيمن هذا القطاع على الصادرات بحيث توثر الصدمات الخارجية تأثيرا كبير في الاقتصاد وهي صفة الدولة الريعية.
2- ان القطاع النفطي قطاع كثيف راس المال لا يستوعب عدداً كبيراً من العمالة العراقية وبالتالي لا يعالج مشكلة البطالة الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي مشكلة لها ابعادها المتعددة الخطيرة.
3- يمتلك الاقتصاد العراقي مقومات النهوض بالقطاعات الانتاجية غير النفطية وثبت خلال مدة البحث أنه عندما تنخفض الايرادات النفطي تزيد الايرادات الانتاجية وترتفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وهذا واضح خلال مدة البحث .
4- يشير البحث إلى تراجع في مؤشرات الاداء الاقتصادي كمؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفساد المالي والاداري ومؤشر جيني ومؤشر سهولة الاعمال مع تزايد العوائد النفطية وهو مايخالف النظرية الاقتصادية .

ثانياً – التوصيات :

في ضوء ما توصل إليه من استنتاجات ، ولتجاوز الانعكاسات السلبية ودعم الإيجابية منها خرج البحث بمجموعة من التوصيات وكما يأتي :-

1- لابد من تحقيق قدر كاف من الاستقرار الإقتصادي والسياسي والأمني ، لتشجيع الاستثمارات ، ولاسيما القيام بتحفيز رؤوس الأموال الأجنبية واستقطابها نحو الداخل لغرض تطوير الإمكانات المالية سواء أفي السوق المالية أم الجهاز المصرفي ، ولاسيما في العراق.
2- العمل على رسم استراتيجية اقتصادية واضحة الرؤى والأهداف وتستند إلى واقع الاقتصاد العراقي، وتعمل على تحديد الأولويات للقطاعية الانتاجية في عملية النمو الاقتصادي تتميز بالترابط والتكامل بين جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسة، وان تسعى إلى بناء قاعدة أساسية للاقتصاد من خلال التحول في هيكل الإنتاج بالقدر الذي يخلص الاقتصاد من الاعتماد على المورد الواحد (النفط) لتنويع الاقتصادي.
3- ضرورة ان يترافق الإصلاح النقدي مع إصلاح المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والقانونية، لأن نجاح عملية انتقال الآثار النقدية يعتمد على مدى توفر البيئة المؤسسية وفي القطاعات كافة.
4- تبني سياسات لتنمية الموارد البشرية تكون واضحة الأهداف وتنسجم مع السياسة والخطط العامة وتمول من المتحققة من الايرادات النفطية، لتكون منطلقاً لأهداف تنمية حقيقية للموارد البشرية باعتبارها هي احد المكونات الأساسية والمهمة لعملية النمو والتنمية كللارتقاء نوعية التعليم والتدريب الجيد.

5- لابد من تنويع القاعدة الانتاجية ورفع نسبة القطاعات الاخرى من الناتج المحلي الاجمالي والتخلص من هيمنة القطاع النفطي والذي طالما يكون معرض الى التقلبات الاقتصادية سواءً اكانت خارجية ام داخلية

اولاً – القران الكريم .

ثانياً – المصادر العربية :

1- الفرحـان، لطفـي عبـد الفتـاح عبـد الله ، سـمحه موسـى البيئـة والمـوارد والسـكان فـي الـوطن العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
2- نـوزاد عبـد الـرحمن الهيتـي، حسـن ابـراهيم المهنـدي، عيسـى جمعيـه ابـراهيم مقدمـة فـي اقتصاديات البيئة، دار المناهج النشر والتوزيع، ط 1 ، عمان ٢٠١٠.
3- محـب خلـة، التطـور واقتصـاديات المـوارد، دراسـة خاصـة بتطـور الفكـر والوقـائع الاقتصـادية واقتصـاديات مـوارد عناصـر الانتـاج. جامعـة القـاهرة، دار الفكـر الجـامعي، ط ١، 2009.
4- صـالح العصـفور، المـوارد الطبيعيـة واقتصـاديات نفاذهـا، سلسـلة جسـر التنميـة، الكويـت، المجلد، العدد ٢٠٠٢،٥ ،
5- هيـثم عبـد الكـريم شـعبان، مقدمـة فـي اقتصـاديات المـوارد ، ٢٠١٦ ، بحـث علـى شـبكة المعلومات الدولية https://faculty.mu.edu.sa
6- عبـد المطلـب عبـد الحميـد ، اساسـات فـي المـوارد الاقتصـادية ، الـدار الجامعيـة ، 2005/http://maktaba.lagh-univ.dz/pmb/opac.
7- امينـة مخلفـي ، مـدخل الاقتصـاد البترولـي اقتصـاد الـنفط ، الجـزء الأول ، جامعـة قاصـدي مرباح - ورقلة، ٢٠١٤.
8- أ. د. بلمقـدم مصـطفى بـن رمضـان أنيسـة المجلـة الجزائريـة للعولمـة والسياسـات الاقتصـادية سنة2012.
9- حميـده حسـين سـوادي عجـل الجبـوري. اثـر عوائـد المـوارد الناضـبة فـي التنميـة المسـتدامة تجـارب دوليـة مـع اشـارة خاصـة للعـراق. جامعـة كـربلاء كليـة الادارة والاقتصـاد قسـم الاقتصاد، سنة ٢٠٢١
10- د. احمد ابريهي علي نمو الاقتصاد العراقي نحو عام ٢٠٤٠ ، سنة النشر 2018
11- سـحر قاسـم محمـد الآليـات الواجـب توفرهـا لانتقـال العـراق مـن الاقتصـاد المخطـط الـى اقتصـاد السـوق. سـنة ٢٠١١ كـانون الأول البنـك المركـزي العراقـي المديريـة العامـة للاحصاء والابحاث قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية.
12- د. عبـد الحلـيم شـاهين التطـور التـاريخي لنظريـات النمـو والتنميـة فـي الفكـر الاقتصـادي. سنة ٢٠٢١ ، العدد ٧٣.
13- جعفـر بـاقر علـوش و وفـاء ابـراهيم عسـكر قيـاس اثـر الانتـاج النفطـي كمحـرك للنمـو الاقتصـادي العراقـي للمـده (١٩٨٨_٢٠١٤)، مجلـة الكـوت للعلـوم الاقتصـادية والادارة، جامعة واسط العدد21.
14- عبـد المطلـب عبـد المجيـد النظريـة الاقتصـادية تحليـل جزئـي وكلـي، الـدار الجامعيـة، الاسكندرية، ٢٠٠٧.

15- فـاروق بـن صـالح الخطيـب و عبـد العزيـز بـن احمـد ديـاب، دراسـات متقدمـة فـي النظريـة الاقتصادية الكلية، جدة ، ٢٠١٣.

ثانياً- التقارير الاقتصادية :

1- جمهوريـة العـراق البنـك المركـزي العراقـي، المديريـة العامـة للإحصـاء والابحـاث، التقريـر الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة (2004-2021).
2- جمهوريـة العـراق البنـك المركـزي العراقـي، المديريـة العامـة للإحصـاء والابحـاث، النشـرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي سنوات مختلفة (2004-2021).
3- جمهوريـة العـراق البنـك المركـزي العراقـي، المديريـة العامـة للإحصـاء والابحـاث، تقريـر الاستقرار المالي، سنوات مختلفة (2010-2021).
4- تقرير منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول للمدة (2004-2021).
5- البنك الدولي البيانات المنشورة (2004-2021).
6- منظمة الشفافية العالمية (2004-2021)

ثالثاً – المصادر الاجنبية :

1 - Charles Perrings (1987), Economy and environment, A theoritical Essay on the Interdependence of Economic and Environmental Systems, Cambridge University Paul Samuelson, 1976 Economics, Tenth, Editson, McGraw, Hill, Einzig, Monetary policy: Means& ends- Harmonds Worth, Pengiun books,
2 - Abdelkader Sid Ahmed (1975), Economie de- Resources l'Industrialisation à partir des.naturelles I.B.R, TOME 2, PUBLISUD
3 - Natalie St. Hilaire, Dutch Disease, Oil and -Developing Countries, December ،p: 02,2004
4 - Mark Gallagher, Steve Rozner, Tools for Cures, treating resource curse, From Curse to Developing Alternatives, volume 11, issues 1,Spring 2007.
5 - Terry L.Karl, Oil lead development: Social, Political Consequences, Development and the role and Economic Stanford University, of law working paper, California.Center of Democracy, January 2007.
6 - Jeffrey D. Sachs, Andrew M. Warner, Natural - resource abundance & economic Growth, Center for International Development and Harvard Institute for International .Development, Harvad University, November 1997.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
College of Administration and Economics
Department of Economics

The role of depleted natural resources in achieving economic growth in Iraq for the period (2004-2021)

A research submitted to the Council of the College of Business and Economics - University of Maysan as part of the requirements for obtaining a bachelor's degree in economics

Requester

with supervision

Assistant teacher

Ibrahim Ahmed Abed

2024 A.D **1445 H.O**